شبكة الصحفيات السوريات
Syrian Female Journalists Network

البيئة قضية نسوية

لتفكيك القضايا المترابطة

السياق السوري

في عالم تستمر فيه قضايا تغيّر المناخ والتدهور البيئي والظلم الاجتماعي في التقاطع، لابد من أن نعلي أصواتنا وأصوات الجميع كل الذين واللواتي تعرضوا/نّ للتهميش والإهمال والتجاهل خاصة ضمن السياق السوري الذي شهد العديد من التناسي. لذلك معاً، شبكة الصحفيات السوريات ومؤسسة كفينا تل كفينا، مدفوعات بالتزامنا الثابت بالقيم النسوية والعدالة الاجتماعية، قمنا بمبادرة استكشافية لتفكيك المظالم البيئية من منظور نسوي ومن خلال أصوات وتجارب النساء السوريات. وقد أدى هذا الجهد التعاوني إلى استكشاف تحويلي للعلاقة بين البيئية، الحرب، السياسة والإعلام من منظور نسوي، سلطنا الضوء من خلاله على العلاقة المعقدة بين القضايا البيئية والنضالات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها السوريات. وتحت شعار "البيئة قضية نسوية"، لم يكشف هذا المسعى، الذي امتد من آذار إلى تموز 2023، عن عمق هذه التحديات المترابطة فحسب، بل قدم أيضاً منصة للنساء لمشاركة تجاربهنّ وأفكارهنّ ومشاعرهنّ وحلولهنّ المبتكرة. وبصفتي المؤلفة والباحثة الرئيسية لهذا المشروع وميسرة الندوات عبر الإنترنت، أدعو قراء وقارئات هذا التقرير إلى التعمق في تضاريس هذه الحوارات، حيث تم استكشاف العلاقة العميقة بين النضالات البيئية والحياة المادية المعاشة للنساء السوريات خاصة ضمن سنوات الثورة والحرب منذ 2011.

إن استكشاف البيئة كقضية نسوية يوفر منارة أمل في عالم غالبًا ما تظل فيه روايات النساء والمجتمعات المهمشة غير مسموعة. ومن خلال هذه النقاشات الخمس والمنسقة بدقة، أبحرنا في شبكة معقدة من التحديات البيئية والديناميكيات السياسية وتطرقنا إلى تمثيل وسائل الإعلام للجهود النسائية البيئية وكذلك الخطاب الإعلامي حول الأزمات البيئية في سوريا.

كل لقاء تعمق في نسيج تحدي من التحديات المترابطة ضمن العنوان العام لهذه الجلسات، ففي الجلسة الافتتاحية، تركز النقاش حول التفاعل المعقد بين الأنظمة الشمولية، العسكرة والتدهور البيئي في منطقة جنوب حوض المتوسط، وشددت الخبيرات على أهمية تقاطع البحوث البيئية مع القضايا الاجتماعية الأوسع. كما ساهم هذا النقاش في الكشف عن واجهة بعض المنصات البيئية وتكتيكاتها فيما يتعلق ب "الغسل الأخضر" في المحافل الدولية. الدعوة العاجلة للتضامن العابر للحدود الوطنية، والاعتراف به كخطوة لا غنى عنها في تفكيك الحواجز وتعزيز التحول الحقيقي المنشود.

كما سمح لنا النقاش حول المبادرات البيئية المحلية في تسليط الضوء على الحلول المبتكرة للنساء، وبرزت المرأة كقوة دافعة نحو التغيير، وكشف الواقع الصعب الذي تعيشه الناشطات ضمن ظروفًا معيشية مزرية وندرة الموارد والتضيق على حركتهنّ ونشاطهنّ في الشأن العام. فكك هذا النقاش حقيقة عميقة وهي أن عبء العدالة البيئية لا يمكن أن يقع على عاتق النساء والناشطات فقط، وبالتالي التعاون على كافية المستويات ليس مجرد خيار بل ضرورة حتمية، ولابد أن يمتد إلى ما هو أبعد من الإجراءات الفردية والمحلية.

في حين أن مفهوما "إيكولوجيا الحرب" و"الإيكولوجيا السياسية" كانا مركز النقاش الثالث، فقد كانت رحلة معرفية مهمة حول فهم كيفية تشابك الخيوط السياسية والبيئية ضمن سياق الصراع في سوريا، والكشف عن هذه التعقيدات بدءاً من التقسيم الجغرافي السياسي داخل سوريا وحتى الآثار البعيدة المدى للحرب والتسليح على البيئة، مع مساءلة الدور الذي تلعبه الجهات الدولية الفاعلة في القضية السورية ،كذلك الجهات المحلية.

أما على مستوى الاعلام، ظهر خلال النقاش الرابع القوة التحويلية للصحافة البيئية كأداة فعالة للتغيير، وقامت المناقشات بتفكيك التحديات الهائلة التي يواجهها الصحفيون/ات البيئيون/ات، بما في ذلك السعي الدؤوب للحصول على البيانات وفرص التمويل لإنتاج معرفي اعلامي بيئي. وأصبح من الواضح بشكل لا لبس فيه أن المسار الفردي لن يكون كافياً، والتعاون العابر للحدود أحد الحلول، مع التركيز على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للقضايا التي تؤثر على الجنوب العالمي وتبني نهج تقاطعي يركز على أصوات المجتمعات المهمشة في السرديات الإعلامية.

اختتمنا هذه الرحلة الاستكشافية بمناقشة قامت بتفكيك الشبكة المعقدة لأزمات المناخ والعدالة الاجتماعية من منظور فلسفي وأكاديمي. هنا، تحول التركيز نحو الفهم الشامل لكيفية تشكيل الهياكل السلطوية والمظالم التاريخية لمشهد اللاعدالة البيئية التي نعيشها اليوم. حيث لا يمكننا النظر إلى المظالم الاجتماعية والبيئية التي تقع عن النساء بمعزل عن هيكلية القمع الأبوية الممنهجة تاريخيًا. هذا النقاش تجلى بدعوة مدوية لضرورة العمل الجماعي، ومناصرة الدور المحوري الذي تلعبه النساء المتأثرات بشكل مباشر بتغير المناخ في صنع القرار لمعرفتهنّ العميقة والقريبة من بعض تلك الأزمات البيئية وتوجيه صياغة السياسات، وقيادة الحراك في استعادة النظام البيئي.

أخيراً، وبما أنني منغمسة بعمق في هذا المشروع، فإنني أدرك أن هذا السرد لا يقدم سوى لمحة عن النسيج العميق للنقاشات المتداخلة حول البيئة كقضية نسوية. وبينما نؤمن في الرؤى المشتركة والعاطفة المشتعلة، نجد أنفسنا على عتبة العمل الجماعي كضرورة، مستعدين/ات لتفكيك الأنظمة القمعية وصياغة عالم تتناغم فيه قوى العدالة البيئية والنسوية لزراعة التحول الذي نسعى له.

رولا أسد المؤسسة الشريكة ورئيسة مجلس إدارة مؤسس شبكة الصحفيات السوريات
المؤلفة والباحثة الرئيسية لهذا المشروع وميسرة الندوات عبر الإنترنت.

لم يكن لهذا المشروع أن يتحقق لولا الدعم الذي لا يقدر بثمن من كفينا تل كفينا، وعلى وجه الخصوص، مكتب بيروت، شكر خاص لكل من إليسا شما وياسمين المصري، من فريق البرامج في كفينا.

شكر وتقدير إلى:

المتحدثات:
سارين كراجرجيان، مودة بحاح، زينة شهلا، هيفين شيخو، أنغام ديوب، ميس قات ود. نور أبو عصب

الفريق:
تفريغ جلسات النقاش: مروة الغفاري (العربية) وشريا دي سوزا (الإنجليزية)
المحررات: د. آراء الجرماني (العربية) وستيلا سالياري (الإنجليزية)

المصممة:
رشا الصايغ

العسكرة والبيئة من منظور إقليمي

تنشغل التقارير الصادرة عن الحروب بعدد القتلى والمفقودين والمفقودات في حين تبقى قضايا البيئة والتلوث البيئي الناتجة عن الحرب مغفلة أو منسية، قضايا شائكة من مثل جفاف الأنهار وتلوثها، حرق المحاصيل، تحطيب الغابات، قتل الحيوانات، تصحر وتسميم التربة بالأسلحة الثقيلة، تسميم الهواء باستخدام حراقات النفط البدائية والكيماوية كما حصل في السياق السوري. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن 40% من الصراعات الداخلية في العالم خلال السنوات الستين الماضية كانت مرتبطة أو تتأجج باستغلال الموارد الطبيعية.

من هنا بدأت سارين مديرة برنامج السياسة البيئية بالإضاءة على أثار الحروب، النزاعات والتسليح على البيئة في منطقتنا، وأشارت بأن هناك الكتير من التشابه بين أثر النزاعات على الموارد الطبيعية أي على المياه أو الغذاء بينما عادة ما يذهب الاعتقاد الأولي إلى أن الأمر يعود إلى عطل تقني وأنه بالإمكان إيجاد حلول تقنية إلا أن الأمر حقيقة يعود إلى أسباب سياسية بامتياز، لاسيما إن بحثنا عن المستفيدين من الحروب المشتعلة في المنطقة ولماذا هناك استهداف بهذه الطريقة للموارد الطبيعية. كما قارنت سارين تهميش إحصاء أضرار البيئة أثناء النزاع في سوريا بما تشهده الحرب الأوكرانية من اهتمام بالشأن البيئي على المستوى الدقيق (Macro Level) في أوكرانيا وكيف يغيب دور المجتمع المدني والجامعات والمراكز البحثية في سوريا في توثيق بيانات حول التضرر البيئي في سوريا وإيصالها إلى صناع السياسات إقليمياً وعالمياً.

"نادراً ما يتم مناقشة البيئة عند تحليل الحروب العديدة التي دمرت منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.. ومع ذلك فقد شهد الملايين في منطقتنا تدمير محيطهم الطبيعي ومصادرهم الرئيسية للغذاء والماء، مما أدى إلى هجرات جماعية وتوترات إجتماعية تغذي بدورها الصراع"
سارين كاراجيرجيان مديرة برنامج السياسة البيئية

أضافت الصحفية السورية مودة بحاح ومن خلال تجربتها الصحفية المتخصصة بالشأن البيئي في سوريا كيف أن تنوع وكثرة الأسلحة التي تم استخدامها في سوريا قد أثر سلباً على التربة والمياه، بالإضافة لأثر الحصار على المناطق الزراعية مما ولد ظاهرة قطع أشجار بهدف التدفئة عدا عن هجرة أهالي هذه المناطق وبالتالي تصحر أراضيهم. وبحسب مودة احتلت سوريا المرتبة 13 من ناحية التلوث وهو ليس بالأمر القليل، حيث شهدت سوريا خسارة كبيرة في الأشجار إما بسبب الحرائق أو التحطيب لصناعة فحم السنديان الذي بات نجاة للسوريين/ات من أجل التدفئة وغيرها من الاستخدامات. من ناحية أخرى أشارت إلى تلوث المياه بسبب تركيبة مواد الأسلحة السامة من مثل مادة الرصاص فافتقر الأهالي إلى إمكانية الوصول للمياه النظيفة. بحسب تقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر السوري في عام 2010 كان 98% من سكان سوريا قادرون على الحصول على مياه نضيفة بما فيهم 90% من سكان القرى إلا أن الوضع تغير كثيرًا بعد الأحداث فتراجعت كميات المياه النظيفة إلى 40% . ما يعني معاناة الأطفال أو النساء اللواتي يضطررن إلى جلب المياه من مسافات بعيدة.

وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى استخدام مصادر مياه غير نظيفة مثل آبار أو خزانات وتفشي الكوليرا، كما في حلب في أيلول السنة الماضية. كما تم الإعلان عن 15 حالة وفاة سببها استخدام مياه غير نظيفة مصدرها نهر الفرات للشرب أو ري المزروعات مشيرة إلى صور المياه السوداء على السوشيال ميديا ناتجة عن استخدام اضافة عن الحراقات البدائية لأجل تكرير النفط في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة. بينما بدأ ظهور الجفاف في أراضي شمال شرق سوريا ما بين عامي 2006 و 2010 واضطر السكان إلى النزوح والاستقرار في مخيمات بمحيط دمشق. وبالتالي فإن حالات اللا استقرار التي تتولد جراء مثل هذه الحالات تؤدي لعدم استقرار النساء وتعرضهن للعنف والضغط الأسري.

وعلقت سارين على سؤال رولا حول الرابط بين النزاع وتغير المناخ بالأمن الغذائي والمائي بأن دولاً مثل سوريا والعراق كانت تدعمان سلة الغذاء في المنطقة، أما الآن فالمزارع/ة لم ت/يعد قادرا/ةعلى زراعة الأرض لضعف الإمكانات المالية لدفع تكاليف حرثها وزراعتها من جهة وبسبب قلة الموارد المائية من جهة أخرى مما يضطره/ا للنزوح، حيث أن الأولويات أيضاً تغيرت بالنسبة للمزراع/ة نفسه/ا، فعليه/ا تأمين قوت العائلة أولاً ومن ثم التفكير بزراعة الأرض. ويؤثر نزوح المزارعين/ات أيضًا على التقاليد الزراعية، فالنساء المزارعات مثلاً اللواتي نزحن إلى بيروت كيف سيعدن إلى الزراعة بعد اعتيادهن أنماط جديدة من الكسب والعيش.

تذهب مودة في أحد تقاريرها إلى أن سكان الغوطة الشرقية وبالرغم من إدراكهم/ن لتلوث المحاصيل بعد كل ما تعرضت له التربة من قصف ومواد سامة إلا أنهم/ن في كثير من الأحيان يصرون على الزراعة فأمنهم/ن الغذائي مهدد فنجدهم/ن مثلاً بعد فشلهم/ن باستخراج تربة عميقة نظيفة يلجؤون/يلجئن إلى نقل تربة نظيفة من مناطق أقل تضرراً. ومع ذلك لم يتمكن النبات من استعادة جودته، ومع غياب دراسات تحليل التربة من قبل الوزارات المتخصة بحجة عدم وجود التمويل أو أنه تم إتلاف أو سرقة الدراسات يصبح الأمر أكثر تعقيداً على المزارعين/ات. إن كمية مادة الرصاص التي يمكن ان تنتقل من خلال الزراعة بمثل هكذا تربة أثرها يمتد لسنوات وربما أجيال بحسب أحد الخبراء الذين التقتهم الصحفية مودة، وتتابع الحديث عن نهر بردى الذي تحول إلى ساقية صرف صحي قبل وبعد "الأحداث" والذي مع ذلك يضطر المزارعون/ات إلى اعتماده وبالتالي تلوث النباتات لاسيما النباتات الورقية التي تحمل بسهولة البكتيريا والأمراض من مثل الكوليرا.

"بعد سنوات من الحرب والإهمال أي تربة نملك في غوطة دمشق؟ وأي نوع من الطعام يمكن أن تنتج هذه الأراضي التي تعرضت لسنوات من القصف بمختلف أنواع الأسلحة والتي تركت مُهملة في بعض المناطق". مودة بحاح صحفية سورية

وعن دور المجتمع الدولي والجهات الفاعلة العالمية في التخطيط في مرحلة ما بعد النزاع وكيف يمكن إدماج الأولويات البيئية في عملية بناء السلام، قدمت سارين مثالاً يوضح بداية وعي المجتمعات المحلية في حل المشاكل البيئية وكيف أن غياب الدولة كما في لبنان يجعل أمر الحلول

مقتصر على مبادرات صغيرة تقوم بها بلدية منطقة ما دون الاكتراث بالقرية المجاورة التابعة لبلدية أخرى، وفي مثال آخر حول مناطق مجرى النهر العابر للدول كما في سوريا وتركيا والعراق التي يمر بها نهر الفرات، فالتلوث بإحدى هذه الدول لا يجد تنسيقاً إقليمياً فتبقى المشاكل محلية وحتى في حال كان هناك تمويل دولي لمشاريع إنمائية فإنه تمويل يستهدف المنطقة المحلية ولا يشمل كل مناطق عبور النهر، فالمؤسسات الدولية تتعامل مع أنظمة ديكتاتورية ومناطق نزاعات وبالتالي لا يكون تعاون بل أداء وفقًا لمصالح معينة. ففي العراق أيام حكم صدام حسين كان هناك استهداف لمناطق جنوب العراق والمتضررات كنّ النساء العاملات في تلك المناطق حيث عانينّ من الوصول لمصادر مياه نظيفة كذلك الأمر في ليبيا وفلسطين، فنسمع بمصطلحات من مثل: حروب المياه أو استخدام المياه كسلاح حرب، وبالتالي هناك تسييس لمبادرات لمؤسسات دولية في التمويل وفي تحديد المستفيدين/ات من هذه المبادرات.

كما أشارت سارين إلى حراكات مدنية بيئية مهمة من مثل التحرك ضد التلوث في البصرة بـ 2019 بالعراق، حيث نظم الناشطون/ات تظاهرات تطالب بالمحاسبة وإيجاد بيئة نظيفة لاسيما بعد نقل أكثر من 100 ألف حالة إلى المستشفى هناك. كذلك الأمر في تونس حيث برز الحراك جنوب تونس بسبب إنشاءات البترول وتم تصوير أفلام وثائقية حول الموضوع. فتلوث الهواء يؤثر على جهاز التنفس وبالتالي على الصحة العامة للسكان في المنطقة. لذا فبرأيها أن هناك حراك مجتمعي ومدني ولكن المشكلة بتطبيق قوانين حماية البيئة كما هو الأمر في لبنان فهناك وزارة للبيئة نشات من سنة 1998 ولكن أين التنفيذ ومن يتحمل المسؤولية وأين هي المحاسبة! من وجهة نظرها يجب أن يكون هناك تشبيك أكبر مع نشطاء المنطقة، لأجل الدعم المشترك وإعلاء الصوت.

على صعيد دولي وخاصة في ظل التحركات الأخيرة باستقبال قمة المناخ في مصر 2022 ولاحقاً في الإمارات 2023، ترى سارين أن الحديث عن النزاعات يبقى طي الصمت في المؤتمرات. مساحات التعبير جدًا قليلة بالنسبة للناشطين/ات وربما الأمر يعود لعدم الثقة بأطراف النزاع وجديتهم في تنفيذ الحلول التي يمكن أن تطرح من خلال المؤتمرات. فنلاحظ أن قضايا البيئة في مناطق النزاع في المؤتمرات تقف عند تبادل التجارب على سبيل الغيسل الأخضر(green washing) أي استعراض الجهات المشاركة والمنظمة للمؤتمرات بأنها مهتمة بأمور البيئة فيقام المؤتمر في شرم الشيخ بينما مشاكل القاهرة البيئية تبقى محيدة أو بعيدة عن العلن.

أما على الصعيد المحلي، ففي سوريا مثلاً هناك قوانين بيئية، ترى مودة أن مشكلتنا في سوريا ليست بالقانون ذاته بل بتطبيقه، فنوعًا ما القوانين التي تخص البيئة فيها عقوبات رادعة للأشخاص الذين يقومون بتجاوزها. إلا أن الأشخاص الذين يقومون بقطع الأشجار في مناطق حراجية هم متنفذون ومسلحون بينما من يطبق القانون هو موظف/ة بسيط/ة لا يمكنه/ا مواجهتهم، فبحسب إحدى الصور المنشورة والتي تناولتها مودة في إحدى تقاريرها نجد أن الذين اصطادوا أعدادًا كبيرة من الغزلان هم أشخاص مسلحون وهم ذاتهم من أخذ الصور، فكيف يمكن لموظفين/ات بسطاء مجابهتهم؟

مثال على عدم الإنصات للقوانين نجده بعد أن اتخذ وزير الزراعة في سوريا محمد الحسان قراراً بمنع صيد الحيوانات من تاريخ 22 شباط 2022 حتى تاريخ 26 شباط 2023، بحدود السنة الكاملة، ما عدا الخنازير البرية، لكن إذا شاهدنا صفحات السوشيال ميديا عن الصيد البري بسوريا نتفاجأ بصور الصيد التي لم تلتزم بالعقوبة الصادرة عام 2018 وهي حبس بين ست شهور لسنتين وغرامة بين 500 ألف لمليونين ليرة سورية. كذلك بالنسبة لقانون "نظافة وجمالية الوحدات الإدارية" بالمادة 18 مثلا من قانون 49 "يمنع إلقاء مخلفات الزيوت والشحوم والمواد السائلة المشابهة بجميع انواعها في الحاويات والمسطحات المائية والمجاري العامة والأنهار ومجاري المياه وحرمها وفي العراء"، والمادة 27 من القانون نفسه "يمنع تحويل المياه المالحة إلى مجاري الانهار والبحيرات والبحار" لكن للأسف كل مخلفات معاصر الزيتون والمعامل يتم رميها بالأنهار وتصل إلى البحر. بل هناك أخطاء تأتي من الجهات الحكومية، كما حصل في قضية تلوث نهر العاصي، ونفوق آلاف السماك، أثناء التقرير الذي قامت به مودة في ذلك الوقت تحدث الأهالي عن أن إعادة تشغيل معمل السكر ساهم بزيادة التلوث بشكل كبير، وعندما تم الاعتراض على التلوث اعتبرت الجهات الحكومية في سوريا أن هذا الاعتراض هو انتقاد لمصدر اقتصادي في البلد.

"مشكلتنا في سوريا ليست بالقانون ذاته بل بتطبيقه"مودة بحاح صحفية سورية

وفي محاولة لتفكيك ماهية الأزمات البيئية إن كان ظاهر هذه الأزمات اقتصاديًا بينما هو حقيقة نتيجة حرب، تعود مودة بدورها إلى طرح مثال قطع الأشجار الحراجية ولا سيما السنديان بهدف التجارة وصناعة الفحم، فهناك ما يشبه المافيات والتي عندما تقوم بصناعة الفحم في المشاحر التي تبقى مشتعلة حتى تخمد من ذاتها، وهو ما يتسبب بحرائق في الغابات، وفي عام 2020 أثرت الحرائق سلباً على 130 ألف شخص بفقدهم/ن لبيوتهم/ن أو فقدهم/ن لمصادر الطاقة والمياه.

تحدثت مودة عن أثر الوضع الاقتصادي في سوريا على إعطاء البيئة أولوية في حياة النساء، فبعد الهجرة الكبيرة للرجال أو انخراطهم في العسكرة باتت النساء مسؤولات عن الجانب المعيشي بشكل لافت. الأمر ذاته ينطبق على حال الشباب المقيمين في سوريا، الجميع يعاني من الظرف الاقتصادي مما يعيق التضامن بما يخص أنشطة الحراك البيئي مثلاً، وتوضح أن لحال النساء وجهان من المعاناة فبالإضافة لكونهن يعانين مثل الجميع في سوريا من الوضع الاقتصادي وظروف الحرب وتلوث البيئة والنزوح إلا أن مشكلة النزوح المتكرر مثلاً تجعلهن أكثر هشاشة وفي وضع يسمح لتعرضهن للتحرش والاعتداءات الجنسية، وفي حال كان عليهن تأمين المياه من مناطق بعيدة عن أماكن إقامتهنّ في الخيام مثلاً فهن سيقطعنّ مسافات بعيدة وربما في الليل.
كما وضحت سارين الأثر السلبي المضاعف على المرأة بسبب دورها المنتظر في الرعاية كما حصل في أزمة الكورونا وكيف كان الأثر الأكبر عليهنّ، فكنّ هنّ القائمات بالرعاية ومقدمات للرعاية، فهنّ من توجب عليهنّ، بسبب دور الرعاية المنتظر منهنّ، الاهتمام بأفراد الأسرة حال تعرضهم للإصابة بالكورونا أو حتى في سيرورة الوقاية من المرض.

أضافت رولا بأن التسليح مؤثر أساسي بتفريغ الأراضي الزراعية من الرجال بصفتهم يداً عاملة أساسية في الزراعة ووضع ثقل الأمر على كاهل النساء أولاً وبالتالي تقليص المساحات الخضراء الزراعية المنتجة في البلاد، علقت سارين على الموضوع من أن مفهوم العدالة، وهو المنطلق الذي بات يحفز مفهوم العدالة البيئية مجتمعيًا، فمثلاً عندما يكون هناك انتخابات بلدية في لبنان نجد المواطن/ة ت/يطالب ببيئة عادلة تضمن أمان أبنائه/ا وبناته/ا وصحتهم/ن. لكن بالضرورة يجب أن يكون هناك أجندة محلية وليس فقط الاتكاء على أجندات وبيانات أوروبية، وهو ما تعمل عليه في مبادرة الإصلاح العربي حيث تعمل سارين. كما يجب أن يكون هناك تشبيك برأيها لموضوعات البيئة ذاتها، فمثلاً العمل لا يكون فقط على الزراعة ولكن أيضاً تلوث المياه، كما لا بد من تشبيك للتجارب في الدول المختلفة بأفريقيا وأميركا اللاتينية مثلاً ومشاركة تجاربنا أيضاً .

"عدم الفصل بين الحراك النسوي والحراك النسوي البيئي، وانه يجب أن يكون هناك عمل مشترك لأن النساء هن المتضررات وقضايا النساء هي هدف كلا الحراكين". سارين كاراجيرجيان
مديرة برنامج السياسة البيئية

ترى رولا أن هناك فعلا منظور نسوي للبيئة والأمر يعود إلى المنظور التقاطعي في تحليل القضايا التي تواجهها النساء في المنطقة، والحراك البيئي هو موضوع يتم تداوله في الحراك النسوي، وفي الوقت الذي نشاهد أن الحراك البيئي بات راديكالياً في بعض المناطق في العالم إلا أننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد في منطقتنا. أما عند الحديث عن ربط جذور العنف الممارس على النساء بقضايا البيئة، سواء البيئة الاجتماعية المحلية أو البيئة الطبيعية، فهو أمر ناتج عن القمع الممنهج داخل المنظومة الأبوية فلا يمكننا الحديث عن أي عنف موجه ضد النساء دون إعادته إلى النظام الأبوي ومن لديه أولويات في الوصول إلى الموارد الداعمة لبقائه أيا كانت الأثمان.

في الختام، فقد عرفت الندوة بالعديد من الموضوعات المرتبطة ببعضها بعضاً، من مثل العلاقة بين البيئة والعسكرة، وأهمية ربط المشاريع البحثية حول البيئة بقضايا أخرى، وضرورة جمع البيانات للتأثير على السياسات. والتطرق للمؤتمرات الدولية البيئية مثل مؤتمرات الأطراف (COPs)، وأنه من الضروري إقامة تضامن عابر للحدود في المنطقة لمواجهة بعض المشاكل البيئية لأن العمل بشكل متكاتف وموسع يجعل العمل لأجل البيئة أمراً لا يقتصر على إمكانات المبادرات محلية والشخصية المحدودة فقط.

المتحدثات

سارين كاراجرجيان، مديرة برنامج السياسة البيئية في مبادرة الإصلاح العربي. عملت سارين في معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت وذلك منذ نشأته وعلى مدى 15 عامًا. حاصلة على درجة الماجستير في تخطيط السياسات البيئية وبكالوريوس العلوم في الصحة البيئية من الجامعة الأميركية في بيروت.

مودة بحاح، صحفية سورية خريجة كلية إعلام. عملت مع عدة وسائل إعلامية سورية وعربية. شاركت بزمالة "الحق في السلامة" مع شبكة أريج للصحافة الاستقصائية بالإضافة إلى حصولها على زمالتين أخريين إحداها مع شبكة أوان ميديا، و الأخرى مع دويتشه فيله بإشراف شبكة ايجاب حول "صحافة الحلول". مودة مهتمة بقضايا البيئة وتنشر مواضيع بيئية مع موقع رصيف 22.

لمشاهدة النقاش كاملاً:

https://youtu.be/igEOvWmiC7Q?si=XrVqDPg6MQvPd5A2

المبادرات البيئية من منظور النساء في سوريا والدروس المستفادة

بداية لابد من التأكيد على أنه قلة الموارد واحتكارها من قبل الدول أو الشركات دفع النساء المقيمات في القرى بشكل خاص إلى العمل على مواجهة تلك الانتهاكات وإيجاد البدائل الملائمة للطبيعة ولحاجاتهنّ، وعلى الرغم من عدم صراحة التعريف عن أنفسهنّ على أنّهن "نسويات بيئيات" إلا أنّ الكثير من أعمالهنّ تتقاطع مع المبادئ والمفاهيم الأساسية للنسوية البيئية. في هذا الإطار، يمكن العودة إلى التاريخ الشفهي الذي وثقته ورشة المعارف في حوارات مع حكواتيات لديهن تجارب في الحركة البيئية في لبنان. يوثق المشروع قصص نساء كما روينها وتجاربهنّ ونضالهنّ الشخصي للدفاع عن الأرض ضد سياسات ومشاريع هدفها الربح دون أن يعرفنّ عن أنفسهنّ بالضرورة كنسويات بيئيات.

تعود جذور الكوارث البيئية-اجتماعية إلى القناعات العامة في مجتمعاتنا الحالية: فكرة أن ثمة إنسانًا متفوقًا على آخر، وأن الإنسان متفوق على جميع أشكال الحياة الأخرى، وأن الطبيعة عبارة عن مادة خام لا حياة فيها، وأن النمو الاقتصادي ضروريٌ لرفاهنا، ويتوجب علينا الاستمرار في الإنتاج والاستهلاك.

في سوريا شاركت المرأة بنشاط في المبادرات البيئية؛ ومع ذلك، نادرًا ما يتم الحديث عن ذلك: "لقد أنشأنا اليوم عبر سلسلت النقاشات هذه مساحة حيث يمكننا تسليط الضوء على دور النساء السوريات كمشاركات نشطات في المشاريع البيئية في سوريا"، تشرح رولا ومن خلال ذلك تقدم موضوع الندوة "المبادرات البيئية للمرأة في سوريا والدروس المستفادة". وجهت رولا سؤالها الأول إلى زينة تسأل فيه عن تقييمها للوضع البيئي الحالي في محافظات دمشق وحمص وحماة وحلب والساحل السوري.

عبرت زينة عن أن صعوبة تقييم الوضع البيئي في سوريا تأتي من تداخل قضايا النزاع مع التغيرات المناخية في المنطقة، حيث تغيب سياسات الإدارة للموارد البيئية، وبالتالي يصعب تحديد أين يبدأ أثر الحرب على المناخ وأين ينتهي. ولكن من خلال نظرة عامة ليس في سوريا فقط وإنما في المنطقة عامة، هناك افتقار لأرقام وإحصاءات دقيقة. فبسبب الحرب والحصار تواجه المناطق الزراعية الجفاف ونقص الموارد المائية ونقص المحروقات مما يعني تعطل حركة الزراعة. ناهيك عن حرائق الغابات المتكرر والصيد الجائر للكثير من أنواع الحيوانات بالإضافة إلى القطع الجائر للأشجار، والذي حتى وإن ترافق بوعي محلي بأهمية الحفاظ على البيئة إلا أن الانشغال بالنزاع يقلل من الاهتمام بالبيئة، وبالتالي تصبح البيئة في آخر سلم أولويات أي عمل وأية سياسات.

في حين رأت بدورها هيفين أنه من الظلم للقضية البيئية دمجها بقضايا النزاع في سوريا لاسيما أن الخروقات البيئية بدأت منذ ما قبل الحرب، وهي ما أدت برأيها للتدهور الحالي. وأكدت أنه يمكن أن نرى أن النزاع في سوريا ساهم بتسليط ضوء أكبر على الوضع البيئي وازدياد الاعتداء على موارد البيئة بسبب البعد الاقتصادي والوضع الإنساني وبسبب استخدام الأسلحة.

تؤكد هيفين ما ذهبت إليه، بأن الوضع في شمال وشرق سوريا وخصوصًا في منطقة الجزيرة السورية كان متردياً جداً قبل الأزمة بسبب تقصير النظام السوري بالاهتمام بالمنطقة، من مثل عدم معالجة إشكالية قلة زراعة الأشجار فيها، وكان مثالها على ذلك مدينتها القامشلي، حيث لا تجد في المدينة كلها إلا حديقة واحدة مركزية كبيرة، عدد الأشجار فيها محدود.

"من الظلم للقضية البيئية في سوريا دمجها بقضايا النزاع في سوريا لاسيما أن الخروقات البيئية في سوريا بدأت منذ ما قبل الحرب وهي ما أدت للتدهور الحالي" هيفين شيخو، خبيرة بيئية

في سوريا، أدى الجفاف إلى ندرة المياه ما أثر على الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية، والنزوح القسري الناجم عن تغير المناخ بالإضافة إلى عوامل أخرى كظلم النظام والفقر والانقسامات العرقية. تضيف هيفين أن الموارد المائية في منطقة شمال شرق سوريا كانت مكبًا للنفايات مما شكل أزمة حقيقة خاصة خلال سنوات الحرب. فسكان أحياء منطقة القامشلي عانوا من محاذاة المكبات لمناطقهم السكنية، ليس ذلك فقط بل إن مكبات النفايات قد تكومت فوق الآبار مما يعني تسرب التلوث إلى المياه. أحداث الأزمة في سوريا تسببت أيضًا في معاناة المنطقة من الحصار الاقتصادي وقلة تواجد مواد التدفئة مما دفع بالمواطنين إلى قطع الأشجار، وكمثال على ذلك ما حصل في منطقة مصياف التي أخذت تدريجيًا تفقد أشجارها لاسيما بين عامي 2012 و 2013 وذلك نتيجة التحطيب لتعويض قلة المحروقات. كما أشارت إلى كارثية الوضع التي تمثلت بظهور أمراض عديدة خصوصًا أمراض الأمعاء لدى سكان المنطقة، إلا أن المنطقة شهدت عدة دراسات وتقييمات للوضع خلال السنتين الأخيرتين وبالتالي حصلت محاولات لحل المشكلة، من مثل نقل مكبات النفايات إلى مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية، كما تم العمل على مسألة فرز النفايات وزراعة الأشجار في ربيع كل سنة، مع صعوبة متابعة نموها والاعتناء بها كما يجب. كما تحدثت هيفين عن مسألة "آبار النفط" وما رافقها من إشكاليات وجود "الحراقات البدائية"، حيث يتم تكرير النفط بشكل عشوائي والتسبب بأمراض متعددة، وبحسب ما قالته فإن آخر الإحصائيات أفادت أن منطقة الجزيرة تحتوي على نسبة تفوق الـ 35% من نسبة مرض السرطان في سوريا. أما نهر الفرات الذي يشكل الشريان المائي المغذي للمنطقة ليس فقط في سوريا بل في العراق أيضًا، فقد بات أزمة حقيقية من وجهة نظرها! أصبح هناك تسييس واستغلال واختراق للاتفاق الدولي الموجود بين كل من تركيا وسوريا والعراق، والذي كان مفاده أن يتم ضخ 500 متر مكعب في الثانية، إلا أن تركيا قامت بانتهاك واحتكار مباشر ومسيس من خلال قطع المياه عن المناطق السورية، وبالتالي تضرر كبير للمناطق الفراتية ومناطق شمال وشرق سوريا، وتراجع للمساحات الخضراء والأشجار والمحاصيل الزراعية، من هذه المناطق المتضررة كانت مدينة منبج، الطبقة، الرقة، الحسكة. كما ظهرت أمراض مثل اللشمانيا وبأعداد هائلة، وذلك نتيجة انتشار الذباب في المناطق الجافة المجاورة للنهر، لاسيما إن أخذنا بعين الاعتبار ندرة الأدوات والمستلزمات التقنية التي يمكن أن تساعد من حد الضرر البيئي.

هنا لابد من التفكير بأن العدسة التقاطعية تسمح بإلغاء مركزية سرديات الثقافة السائدة حول شتى المواضيع، من بينها الكارثة البيئية والحلول المرتبطة بها. هذا يعني أنها تُفسح المجال لزوايا ووجهات نظر لم تأخذ حقها حتى الآن، مع أنها مصيرية في تحليل المشكلة وحلّها. وهنا يلتقي التفكير التقاطعي بفكرة العدالة البيئية، مما يجعل المقاربة العادلة للمشكلة أمرًا ممكنًا. حيث يتطلب التدخل الضروري لمعالجة أزمات التغيير المناخي بأن نجد حلولًا للجميع، وليس فقط للأقلية السعيدة. لذلك ينبغي.فهم كيفية تفاعل هوياتنا المختلفة مع البنى الحالية.

"ربط العامل الاقتصادي بالعامل البيئي مهم في سوريا في ظل تردي الوضع الاقتصادي عامة"
زينة شهلا، صحافية سورية، مهتمة بالمواضيع الاجتماعية والثقافية والبيئية

في البحث عن ماهية المبادرات البيئية سواءا تلك التي أسستها أو تقودها نساء، وما هي الأسباب التي دفعت إلى تأسيس مثل هكذا مبادرات، سياسية كانت أم اقتصادية، من جانبها بدأت زينة منذ أكثر من سنة في البحث عن مبادرات تخص البيئة في سوريا وكان من اللافت أن جزءًا كبيرًا منها إما أسسته نساء أو كانت النساء من المنخرطات به بشكل أساسي. تشير زينة إلى أن هناك دراسات كثيرة تتحدث عن كون النساء هن الفئات الأكثر تهميشًا والأكثر تأثرًا بكل ما يخص التغير المناخي والبيئي، سواءاً لأنهن يعملن في الحقول، أو بسبب الضغوط الاقتصادية التي يتسبب بها الوضع البيئي، حيث يهاجر الرجل للبحث عن عمل وتبقى النساء في أماكن الضرر أو الجفاف المائي، مما يجعلهن عرضة للشقاء والبحث عن موارد مياه نظيفة. يترافق ذلك مع قلة مصادر العناية الصحية بهن ولاسيما الصحة الإنجابية والدورة الشهرية والحمل. تقول زينة أنه ربما بسبب المعاناة التي تتكبدها النساء نجدهن في سوريا يتمتعن بحساسية عالية تجاه موضوع البيئة، مما يدفعهن ليكن بالمقدمة ويبادرن لإنشاء مبادرات أو مشاريع بيئية. من هذه المشاريع النسائية التي لاحظتها زينة تشجير أحياء معينة، من مثل مبادرة موجودة في السويداء، حيث تقوم النساء بتنظيف الأراضي الزراعية وتشجيرها وبشكل دوري. هناك مبادرات تسعى إلى التعريف بالوضع البيئي وتسليط الضوء عليه، كما في مبادرة تدعى: السياحة الريفية، فكرتها هي ربط نساء المدن بنساء الأرياف، فتقوم المبادرة بدعوة نساء من المدن للتعرف على الأرياف ومنتجاتها، فتربط بين الريف والمدينة على الصعيد البيئي وعلى الصعيد الاقتصادي أيضًا، فتقوم نساء المدن بشراء المنتجات من الأرياف مباشرة. هذه المبادرة شملت مناطق متعددة في سوريا، من مثل أرياف اللاذقية وحلب وطرطوس والسويداء ودرعا وأرياف دمشق، ترى زينة أن ربط العامل الاقتصادي بالعامل البيئي مهم في سوريا في ظل تردي الوضع الاقتصادي عامة. يبقى أن هناك مبادرات تخص التوعية البيئية تقوم بها وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق ندوات معينة، كما في شبكة: رياديو المناخ السوريون، وهي مبادرة أسستها فتاة تدعى فرح، تهدف إلى نشر الوعي بمفاهيم بيئية والممارسات الصديقة للبيئة. كذلك مبادرات لربط البعد الثقافي بالبعد البيئي من مثل مبادرة في حماة تدعى: ويلفي، والتي تشجع على إعادة إحياء الطباعة الحموية على القماش وهي حرفة قديمة، تشتغل على استخدام القطن والملونات الطبيعية، في محاولةٍ لنشر الوعي البيئي

والصحي وربطه بالتنمية الاقتصادية وهذه المبادرات جميعا إما مبادرات تؤسسها وتقودها نساء أو تنخرط النساء بها بشكل أساسي.

"كان لافتًا أن أغلب العاملين في هذه المبادرة في مناطق الجزيرة السورية هم من النساء. وهو أمر ليس بالغريب، فبالعودة إلى تاريخ الإنسان القديم قبل 5000 سنة، كانت المرأة أول من بادر بزراعة الخضراوات والأشجار، وكان اهتمامها بالطبيعة لا يقل شأنًا في حياتها عن اهتمامها بأطفالها". هيفين شيخو، خبيرة بيئية

هيفين شيخو ناشطة فاعلة في مبادرة الجدائل الخضراء، تهدف مبادرة الجدائل الخضراء منذ البداية إلى العمل في كل سوريا إلا أن الظروف الحالية في سوريا جعلت نطاق نشاط المبادرة ينحصر في مناطق الإدراة الذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا. توضح هيفين أنه منذ عام 2014 تأسست المديريات البيئية، أي بعد انسحاب النظام السوري من مناطق الجزيرة السورية، حيث أصبح هناك إدارة بديلة من ضمنها هيئة البيئة، والتي بات لها فروع مديريات بيئية. تعيد هيفين سبب نشوء مبادرة الجدائل الخضراء إلى ظهور أزمات طارئة في منطقة الشمال الشرقي في سوريا من مثل أزمة احتراق المحاصيل في تشرين الأول 2020، وقبل ذلك في عام 2018 عندما تسبب الاحتلال التركي في منطقة عفرين بقطع أعداد هائلة من الأشجار أعمارها يفوق الـ 90 و 100 سنة، وتدمير أكثر من 114 موقع بيئي. مثل هذه الأزمات حفزت مجموعة من المتطوعين/ات عام 2020 على إنشاء مبادرة باسم الجدائل الخضراء، وهي جمعية بيئية غير حكومية وغير ربحية. كانت أولى المبادرات مبادرة حملة 4 مليون شجرة وإنشاء مشاتل لها ضمن مناطق شمال وشرق سوريا. عانت المبادرة حينها من معوقات نقل الشتلات من مناطق النظام وهو ما دفع المتطوعين/ات في المبادرة إلى التفكير ببديل عن نقل الشتلات من مناطق النظام من خلال زراعة البذور والاعتناء بها لتصبح شتلات وأشجارًا. وبذلك أصبح لدى المبادرة 25 مشتلاً مشتركًا مع جهات محددة، تنوعت الأشجار التي تهتم المبادرة بزراعتها بين الأشجار الحراجية كالسرو الصنوبر والأشجار المثمرة كالعنب والبطم والفستق، والتي لا يتوقف الأمر عند زراعتها فقط بل أيضًا العناية بها لاحقًا. تقول هيفين أنه وبالرغم من الإمكانيات المحدودة نوعًا ما للمبادرة، إلا أن الحافز لدى المختصين/ات البيئيين/ات والمهندسين/ات الزراعيين/ات العاملين/ات في المبادرة جعلهم/ن يباشرون/ن بشكل جاد البحث عن المشاكل البيئية الموجودة، ومما ساعد المبادرة في عملية البحث هو كون هؤلاء هم/ن من أبناء المنطقة وبالتالي كانوا/كن قادرين/ات على التعرف بشكل سريع وعميق إلى مشكلات بيئية حاسمة من مثل مشكلة نهر جقيق ومشكلة نهر الفرات المسيسة وقلة المساحات الخضراء.

تذكر هيفين بعض الحلول التي تم اقتراحها والعمل عليها في المبادرة، منها: إعادة توزيع مكبات النفايات وزراعة الأشجار. كما اتخذت المبادرة أيضًا جانبًا تعليميًا وتوعويًا كإقامة ندوات ومحاضرات في المعاهد والجامعات من مثل جامعة روجآفا وتوزيع كتيبات على المدارس وتنظيم نشاطات للأطفال ظاهرها ترفيهي، وباطنها توعوي بيئي حول دور زراعة الشجر في تحسين البيئة، حيث يتم توزيع شجرة لكل طفل/ة يزرعها/تزرعها ويعتني/تعتني بها ويسميها/تسميها باسم معين يحبه/تحبه. العمل التوعوي في مبادرة الجدائل الخضراء لم يتوقف على الأماكن التعليمية بل تعداها إلى الأهالي من خلال تشجيعهم/ن على العمل الجماعي المحلي لأجل بيئة خضراء، فشارك في المبادرة السكان من مناطق مختلفة ومن جميع مكونات شمال شرق سوريا من عرب وكرد وبعيدًا عن كل النزاعات أو الخلافات الموجودة.

"مناقشة أساسيات الأمن الغذائي والأمن المائي تتم قراءتها على أنها من أعباء الرعاية الواقعة على المرأة تاريخيًا، ومنه فإن التركيز على ثنائية المرأة والبيئة قد يمنح المرأة الفرصة لاسماع صوتها حول جهدها في مجال هذا النوع من الرعاية، والذي لطالما تم التعامل معه على أنه أمر مفروغ منه!" رولا أسد باحثة نسوية وصحفية

وتضيف رولا أن الآثار المتداخلة لتغيّر المناخ والنزاعات ليست محايدة في ما يتعلّق بالجنسين، فنساء الثقافات والطبقات الاجتماعية المهمّشة، يواجهنّ تحدياتٍ كثيرة. فتزيد مثلاً أعباء الرعاية التي يتحملنها نتيجة تفاقم الآثار الصحية الضارة، ويواجهن تحدياتٍ أخرى عديدة في تأمين سبل العيش والحفاظ على أمنهن الشخصي حتى تصل إلى مرحلة يفقدنّ فيها قدرتهنّ على تأمين احتياجاتهنّ، ما يجعلهنّ أكثر عرضةً للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

ترى زينة أن القيمة المضافة تأتي من مساهمة المرأة في مثل هذه المبادرات وإضافتها لبصمتها الخاصة والاستفادة من تجربتها الشخصية كإمرأة تعرفت على الاحتياجات البيئية بنفسها ولمستها من خلال السياق الثقافي والاقتصادي والبيئي الذي تعايشه، وهو ما يجعل المبادرات البيئية أقرب ما تكون للمنظور النسائي من حيث الرؤية والتطبيق. في حين ترى هيفين أن مساهمة المرأة في قضايا البيئة ومبادرات تحسين الوضع البيئي قد منحت النساء الفرصة للتواجد بشكل فاعل ومرئي واقتصادي داخل حل مسائل ضرر البيئة. عمل المرأة في المبادرات والمنظمات البيئية أتاح للنساء التفكير بتحسين الوضع الاقتصادي سواءاً لهن أو بشكل عام، كأن يعملن بزراعة الخضراوات والمشاتل والأشجار الحراجية، بالتالي بات العمل في اخضرار المنطقة والزراعة تمكين اقتصادي لها أولا، كما أنه فسحة اجتماعية ونفسية للمرأة ثانيًا.

تحدثت هيفين عن معايشتها للنساء أثناء عملهنّ الجماعي في الأراضي وتعبيرهنّ عن استمتاعهنّ بالعمل على الرغم من التعب، فتراهنّ يتجاذبنّ أطراف الحديث ويناقشنّ الحلول والإشكاليات البيئية التي تطرحها مبادرة الجدائل الخضراء. لذا ومن وجهة نظر هيفين؛ مثل هذه المبادرات تعد مجالاً للتوسع المعرفي والفكري لدى النساء، فهنّ ينخرطنّ بنشاطات المبادرات ويخضنّ جدالات ويقدمنّ آراءهنّ ويستمعنّ لآراء الآخرين/الأخريات، مما يعني قيمة مضافة على مختلف الأصعدة.
وحول الأثر البيئي للتخطيط العمراني العشوائي، الناجم عن موجات النزوح والتهجير في سوريا، ترى زينة أن التخطيط العمراني العشوائي أمر خطير يهدد المناطق المشجرة بشكل أساسي، وهو ما حصل في صحنايا وأطراف جديدة عرطوز في ريف دمشق، فمساحات كروم أشجار الزيتون أخذت بالتراجع لصالح زيادة العمران وتغطية حاجة السكان الجدد من النازحين/ات إلى مناطق الغوطة في دمشق وريفها. بالإضافة إلى أن تحويل كروم الزيتون إلى منشآت عمرانية هو أمر مربح اقتصادياً أكثر من إبقائها كروماً للزيتون، غير غائب عن البال ظروف الحرب والنزاع التي يغيب فيها تطبيق القوانين.

في حين تناولت هيفين الموضوع ذاته في مناطق الإدارة الذاتية، حيث أفادت بأن الأربع سنوات الماضية شهدت ضبطًا للإنشاءات العشوائية من خلال قيام الإدراة الذاتية بتعديل المخطط العمراني للمنطقة ليتم استيعاب الزيادة السكانية مع مراعاة الضوابط البيئية.

وعن الصعوبات التي تلاقيها النساء المشتغلات بالبيئة والتي لها علاقة بالتراخيص وحرية الحركة، فأكدت زينة أن مثل هذه الصعوبات موجودة لاسيما أن الوضع الاقتصادي يفرض نفسه، فيصبح من الصعوبة بمكان إقناع الأهالي الانخراط في العمل المدني بشكل طوعي، فهم/ن أشخاص منهكون ماديًا مما يجعل مطالبتهم/ن بالعمل التطوعي ليوم كامل دون مقابل أمر صعب، لاسيما أن التنقل عائق بحد ذاته، كما أن قلة المحروقات تشكل أزمة لنقل الأشجار مثلا وزراعتها وكذلك تأمين السماد. حتى أن القيام بحملة توعية للأهالي بعدم استخدام أكياس النايلون مثلاً يصبح أمرًا رفاهيًا بعينهم لأنهم/ن مشغولون/ات بهم المعيشة. في حين ذكرت هيفين مبادرات نجحت إلى حد ما بتجاوز المعوق الاقتصادي من مثل توعية النساء بضرورة فرز النفايات من خلال ربط الفرز بالعائد الربحي عليهن عندما يقمن بفرز البلاستيك مثلاً وبيعه لإعادة التدوير، وتبقى الصعوبة الأكبر التي شهدتها المبادرات البيئية والتي أكدت عليها كلاً من الضيفتين ألا وهي إيجاد تمويل لمبادرات بيئية نسائية من قبل منظمات المجتمع المدني، والتي يبدو أنه من الممكن تداركها مع الزمن لاسيما مع شيوع مثل هذه المبادرات وبعد أن بدأت البوادر تظهر بتحصيل تمويل لمشاريع زراعات منزلية للنساء مثلاً.

ختامًا، تبقى أزمة البيئة ومضارها على حياة الأهالي واضحة ومؤثرة على جميع الأصعدة صحية كانت أم اقتصادية، ويبقى حجم المبادرات أقل مما هو مطلوب لتحجيم الضرر على البيئة لاسيما في غياب تطبيق القانون وانتشار قوة السلاح وضعف العامل الاقتصادي، كما أن العامل

السياسي عامل حاسم في إيجاد سياسات دولية ومحلية تحد من أزمة البيئة في سوريا. وبالرغم من سوداوية المشهد إلا أن حضور المرأة ومرئية جهودها في هذا النطاق هو عامل إيجابي يسجل للمبادرات والأنشطة التي ارتادتها وباتت فاعلة في تمكينها من إدارة الأزمة. التمويل لهذه المبادرات هو الحل المنتظر تفعيله بشكل أوسع من أجل استمرار هذه المبادرات وزيادة حجمها وفاعليتها.

المتحدثات

زينة شهلا، صحافية سورية وباحثة مهتمة بالمواضيع الاجتماعية والثقافية والبيئية، مقيمة في دمشق، تعمل منذ عام 2017 في مجال الصحافة المكتوبة والأبحاث لا سيما المواضيع الاجتماعية والثقافية، كما تعمل بالتحليل الصحفي مع موقع رصيف 22، أسست عام 2022 قسم (بيئة ومناخ) وهي مسؤولة عن محتواه وسياسته التحريرية، زينة حاصلة على إجازة الإعلام من جامعة دمشق ودبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية من الأكاديمية السورية الدولية في دمشق أيضاً، بالإضافة إلى إجازة في الهندسة المعلوماتية من دمشق.

هيفين شيخو، ناشطة بيئية في منظمة الجدائل الخضراء، حاصلة على إجازة في علم الأحياء تخصص علم البيئة.

لمشاهدة النقاش كاملاً:

https://youtu.be/PUoPk-MQlok?si=FxdEEUFXTDqVcPEQ

البيئة في السياسة

في محاولة لتفكيك وجود البيئة في السياسة لابد من النظر إلى طريقة طرح القضايا البيئية على المستوى التقليدي مثلاً في وزارة البيئة، والخطط الخمسية الوطنية، كما يمكن النظر ضمن السياق السوري أين البيئة من المفاوضات السياسية والتحضيرات الانتقالية ومن برامج الهيئات السياسية. بالإضافة إلى تفسير ماذا تعني السياسة البيئية والحروب البيئية، وهل من فرص لتأسيس أحزاب سياسية بيئية في المنطقة، وطبعًا لابد من النظر إلى العلاقة بين السياسة والاقتصاد بهذا الخصوص.

قبل البدء في التعمق بالنقاش طرحت أنغام إشكالية أن هناك جهلًا ، إلى حد ما، بطبيعة سوريا، لدرجة الاعتقاد بأنها صحراوية وذلك ليس فقط من قبل الغرب بل أيضًا من قبل سوريين/ات أيضًا. فوجود سوريا شرق المتوسط يخضعها لإحداثيات المناخ المتوسطي المتنوع طبوغرافيًا وجغرافيًا، إضافة إلى أنواع كثيرة من النظم الإيكولوجية. بدءاً من التنوع الطبوغرافي من مناطق السهول الساحلية وسهول نهر العاصي حتى سهول نهر الفرات. كما تشهد المنطقة تنوعًا بالجبال ونظمها الإيكولوجية ما بين سلاسل جبال الساحل السورية والمتصلة بجبال لبنان ومن ثم الكتل المنفصلة كجبل العرب بالجنوب وجبل عبد العزيز بالمناطق الشرقية، كذلك نجد في سوريا البادية والتي تختلف بطبيعتها عن الصحراء المعروفة بأنها أكثر جفافًا. وتشكل البادية موردًا موسميًا للمجتمعات البدوية لتمتعها بالتنوع النباتي والحيواني ولكونها الموقع الذي يتنقلون بها أثناء رحلات رعيهم. تشير أنغام إلى وجود أكثر من 3000 نوع نباتي في سوريا بعضها لا ينبت إلا في سوريا. تابعت بأن سوريا معروفة تاريخيًا بأنها منطقة غابات كثيفة إلا أنها أيضًا تعاقبت عليها حضارات كثيرة مما جعلها عرضة للكثير من التحطيب، وهو ما تحدثت عنه ملحمة جلجامش حول قطع أشجار الأرز في سوريا ولبنان. الفينيقيون الذين استوطنوا سوريا قاموا بحملات تحطيب كبيرة لأجل بناء أسطولهم البحري الضخم، وهو الأمر الذي مازال مستمرًا إلى الآن لاسيما في ظل الحرب، إلى درجة أن دراسة لمنظمة باكس الهولندية تقول أن نسبة الغابات في سوريا بعد الحرب تناقصت بنسبة ثلث مساحتها قبل 12 سنة.

"مشكلات البيئة في سوريا ليست سياسية خارجية فقط بل داخلية أيضًا، فالإهمال الإداري مسؤولة عنه الحكومة السورية..." أنغام ديوب، باحثة ما قبل الدكتوراه في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي والعدالة البيئية

عرجت أيضاً على موضوع المسطحات المائية في سوريا ونسبة وجودها القليل بما لا يتعدى 1% من مساحة سوريا، مما يجعل الاعتماد الأكبر في سوريا هو على مياه الأمطار وعلى نهر الفرات في شمال شرق سوريا. وهنا تظهر مشكلة نهر الفرات السياسية لأن منبعه من تركيا المتحكمة أساساً بمنسوبه وتدفقه، ويأتي استغلالها لفترة الحرب في سوريا وبنائها لـ 22 سداً على النهر في أراضيها إشكالية بيئية إضافية يدل على تداخل قضايا البيئة بالسياسة، هذا وتدعي تركيا أن قلة منسوب نهر الفرات أمر مناخي وبيئي وليس أمرًا سياسيا. مشكلات البيئة في سوريا ليست سياسية خارجية فقط بل داخلية أيضًا، فالإهمال الإداري المسؤول عنه الحكومة السورية قد تسبب

بتلوث الماء والهواء والتربة كمثال على ذلك ما يحصل في مدينة بانياس والتي صنفت عالميًا كمنطقة ساخنة للتلوث بسبب مصفاة تكرير النفط ومحطة حرارية لإنتاج الطاقة الكهربائية، فالمصفاة لا تلوث فقط الهواء بل الموارد المائية أيضًا، فالمياه التي تستخدم لتبريد آلات هذين الموقعين يتم تصريفها في البحر المتوسط قبالة مدينة بانياس، ودون فلترة أو معالجة. من جهة أخرى تتسبب التربة أيضًا بتلوث المياه الجوفية والجارية أيضًا كما يحدث في منطقة الغوطة في دمشق وذلك باستخدام المزارعين/ات الكثير من المبيدات والأسمدة ومن ثم تسربها إلى المياه الجوفية ومنه لنهر بردى. هذا ولا يتم وضع سياسات حاسمة فيما يخص الرعي وبالتالي تفاقم مشاكل الرعي الجائر الذي يؤدي إلى تخلخل الأنظمة الإيكولوجية في مناطق البادية.

"الفشل المؤسساتي هو من النتائج غير المباشرة للحروب، فالتمويل المخصص صرفه من الدولة على قضايا بيئية أو تنموية يذهب أثناء الحروب للإنشاءات والإنماءات العسكرية أو حتى العمليات العسكرية. وبما أن الحروب تكلف الدولة الكثير من ميزانيتها تصبح البيئة خارج أولويات خطط تنظيمات الدولة." أنغام ديوب، باحثة ما قبل الدكتوراه في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي والعدالة البيئية

تواجه الدول أثناء فترات الحروب قضايا ليست بحسبانها ولها تأثير متعدد الوجوه سواءاً على البيئة أو الاقتصاد من مثل النزوح والتغير الديمغرافي. في سوريا مثلاً وصلت نسبة النازحين/ات إلى بعض المناطق إلى 30% من عدد السكان، وهذه حالة بيئية طارئة تستدعي وجود مطامر إضافية للنفايات مجهزة حسب المواصفات العالمية لتمنع تسرب آثارها السيئة إلى التربة، وهو أمر لم يكن بالحسبان وبالتالي لم يكن له تخطيطًا مسبقًا. والمطامر هي حفر عميقة معزولة تمنع ترشح النفايات إلى التربة وعدم وجودها يعني تلوثًا حقيقيًا وفي ظل الفقر الحالي تصبح مكبات النفايات أمكنة يبحث فيها الأطفال عن طعام مثلاً، بينما تقف المؤسسات عاجزة عن إيجاد بدائل أو حلول متعذرة بأعذار كثيرة منها تعذر معمل الإسمنت في طرطوس الذي يسرب الدخان الكثيف ويتسبب بظهور أمراض تنفسية عند الأهالي غير مسبوقة، بأن أجهزة معملهم ألمانية وبسبب الضعف الاقتصادي لايمكن شراء قطع غيار، والدخان الناتج عن معمل الإسمنت لا يؤثر على البشر فقط بل أيضًا على الأشجار المثمرة لأنه يمنع أوراقها من القيام بعمليات الإخضرار والإثمار, وبالتالي أثر اقتصادي سلبي على المزارعين والمزارعات.

أضافت أنغام أن الوضع السياسي والعسكري غير المستقر في سوريا منذ 12 عامًا أسبغ صفة عدم الاستقرار على تطبيق القوانين أيضًا، فتطبيق قوانين البيئة على دولة منقسمة تخضع أرضها لعدة سلطات أصبح أيضًا غير ممكن، ففي سوريا 22 محمية منها محمية الشوح والأرز التي هي من أجمل المناطق يتم تقطيع الأشجار فيها وتفحيمها دون رقابة.

تحدثت أنغام عن مصطلحين هما: السياسة البيئية والحرب البيئية {war ecology - Political ecology} الحرب البيئية هي التي تطال نتائج الحرب على البيئة، أي الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب على البيئة، من قذائف وتفجيرات مثلاً، أما الآثار غير المباشرة فتتمثل بالعجز المؤسساتي والفقر الذي يتسبب به الاستخدام غير المستدام للموارد البيئية ومثاله ما تحدثت به عن تقطيع الغابات وحرقها. أما السياسة البيئية فتركز على البعد الاقتصادي والإجتماعي والسياسي للبيئة والعدالة البيئية، كما تتناول التداخل بين كل المصطلحات والتفاوت في المناطق بيئيًا الناتج عن العنصرية البيئية كالتمييز العنصري في جنوب إفريقيا والتي تفتقر للمياه أساساً، والتي يحتكرها البيض هناك، وهو ما أدى لظهور حركة العدالة البيئية {Movement Environment justice} التي تطالب بالعدالة في المياه والبيئة، كذلك نرى العنصرية الاقتصادية البيئية في أحياء أميركا الفقيرة التي يتم توطين الأميركان السود في المناطق الصناعية لضعفهم/ن المالي فيصبحوا/ن عرضة للتلوث.

في حين رأت هيفين أن سوريا ومنذ خمسين عامًا وهي تعاني واقعاً بيئياً مزرياً سببه الإهمال الحكومي والإمعان بالعنصرية البيئية في منطقة شمال شرق سوريا طيلة تلك الفترة. سلطت هيفين الضوء على حيثيات إجراء تشكيل مديرية البيئة في المناطق الذاتية، حيث عقب انسحاب النظام السوري من منطقة شمال شرق سوريا تحركت الطوائف والأحزاب والجهات السياسية الموجودة بالمنطقة إلى تنسيق وعقد اجتماعات والاتفاق على تشكيل بديل للنظام المنسحب، أي تشكيل إدارة ذاتية وذلك في كانون الثاني 2014. تشكلت هيئة هيكلية من ثلاث مجالس؛ التنفيذي والتشريعي والقضائي. تشكل المجلس التنفيذي من 22 هيئة، والهيئة توازي الوزارة في هيكل حكومة النظام السوري. ومن ضمن هذه الهيئات كانت هيئة البيئة والسياحة والآثار. هذا التشكيل تم على الرغم من ضغط الحصار السياسي والاقتصادي من العراق وسوريا وتركيا. راعت الجهات التي اتفقت على هذا التشكيل متطلبات العمل الخدمي والصحي والأمني والعسكري ومن ضمنها أيضًا العمل البيئي مع تبني مفاهيم معينة تخص ربط مسألة القضية النسوية بالقضية البيئية. أضافت هيفين أيضًا أن الإدارة الذاتية ترتكز بشكل عام على ثلاث ركائز هي المرأة والبيئة والحرص على التنوع في المشاركة من جميع الطوائف وهو ما أتاح العمل الفعلي ضمن هيئة البيئة، حيث تم تفعيل المديريات البيئية؛ وكان أولها مديرية البيئة بمدينة القامشلي. أشارت إلى أن تشكيل مديريات البيئة بداية واجه تحديات منها صعوبة إيجاد خبراء وخبيرات في البيئة لأنهم/ن كانوا/كن يتخوفون/ن من بطش النظام في حال عملهم/ن في مديريات الإدارة الذاتية.

من الجدير بالذكر بحسب هيفين أن مديرية البيئة تمتعت باستقلال أتيح لها من قبل المجلس التنفيذي والذي يعادل مجلس الوزراء، فتم تعيين مهندسات وخبيرات وموظفات نساء، وأنه بشكل عام في هذه المديرية، يتضح للمتابع/ة أن نسبة توظيف النساء أكبر من نسبة الرجال في مديريات البيئة والأمر يعود إلى أن نسبة النساء اللواتي تخصصن في الهندسة الزراعية كان أكبر في المنطقة من نسبة الرجال.

"مديرية البيئة تمتعت باستقلال أتيح لها من قبل المجلس التنفيذي والذي يعادل مجلس الوزراء، فتم تعيين مهندسات وخبيرات وموظفات نساء.." هيفين شيخو، خبيرة بيئية

عادت هيفين بالزمن إلى الوراء مرة أخرى لتذكر أن أكثر المراحل صعوبة في منطقة الشمال الشرقي من سوريا كانت عام 2013 نتيجة الحصار والحرب. لذا عندما أخذت الإدارة الذاتية زمام تشكيل نفسها، عقدت هيئة البيئة اجتماعات لرصد عدد الأشجار المقطوعة ووضعت خطة زمنية وفعلية لإعادة المساحات الخضراء، كما وضعت مخططاً لنشر التوعية البيئية في المجتمع والمؤسسات التعلمية. لاحقاً تم التوسع إلى مرحلة مشاريع السدود ومحطات معالجة المياه. ثم تحدثت هيفين عن إعادة الهيكلة التي قامت بها الإدارة الذاتية عام 2016 والتي منحت المزيد من الاستقلالية لهيئة البيئة وتزامن ذلك مع حصول بعض الاستقرار في المنطقة وهو ما أتاح العمل على مشاريع أكثر استراتيجية، انطلاقاً من تحديد بعض المعضلات البيئية كمسألة نهر جقجق، ومكبات النفايات والمطامر الصحية، وإعلان محميات في المنطقة، وكذلك مسألة استخدام نهر الفرات كورقة ضغط سياسية من قبل الدولة التركية، إلى أن كان عام 2018 حيث شهدت منطقة عفرين هجومًا عسكريًا من تركيا متبعة سياسة تحطيم الطبيعة وهو ما استلزم وضع مخطط إعادة المساحات الخضراء في عفرين. تتعمق هيفين بما يخص الحديث عن الجانب السياسي والعسكري في عفرين ودوره في الضرر البيئي، حيث أن الاجتياح التركي واستخدامه للطيران العسكري أودى إلى تهجير سكان المنطقة إلى مخيمات في مناطق الشهباء بينما تم توطين سكان آخرين في تلك المناطق على سبيل التغيير الديموغرافي القسري. كما أن الاعتداء استمر على الأشجار التي يصل عمرها إلى 100 عام في المنطقة حيث يتم قطعها ونقلها إلى المجموعات التابعة للدولة التركية واستخدامها كحطب.

داخلت رولا هنا معلقة بأن نزوح المواطنين/ات إلى منطقة عفرين من مناطق سورية أخرى بدأ قبل الهجوم التركي والنازحون/ات هم مواطنون/ات قصفت مناطقهم/ن واضطروا/ن للبحث عن أماكن إيواء آمنة ولكن قوى الأمر الواقع استغلت ذلك لتهجير سكان عفرين الكرد وتوطين سكان عرب في منازلهم/ن. كما علقت أنغام بأنه تم توثيق قطع الأشجار الذي قام به الجيش السوري الوطني الحر التابع لتركيا في كل من منطقتي عفرين والمنطقة المحيطة ببحيرة ميدانكي، ذاكرة أنها هذا التوثيق تم أثناء عملها على مشروع أطلس العدالة البيئية بمنطقة الشمال السوري.

"إعادة إعمار البيئة تستلزم وقتا طويلا لإعادة الأشجار المقطوعة والتنوع الإيكولوجي السابق كما أن الأمر يتطلب تنظيف الطبيعة من آثار الحرب من سلاح ومواد كيماوية." أنغام ديوب، باحثة ما قبل الدكتوراه في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي والعدالة البيئية

وحول حقيقة دور برامج المجتمع المدني للتنمية في تدارك الفشل الحكومي، أوضحت أنغام أنه توجد هناك برامج تركز أثناء الحروب على مبادرات تدعى طوارئ والتي لا تركز بشكل دقيق على البيئة وإنما على الزراعة من مثل ما تشتغل عليه منظمة الفاو والتي تحول كثير من موظفيها/اتها إلى العمل في سوريا بعد الحرب إلى تنمية الزراعة من مبدأ حماية الأمن الغذائي، ولكن يبرز تحدي القوى المسيطرة على سوريا وتطبيق القوانين كعائق فعلي، فقانون الصيد مثلاً موجود في سوريا منذ عام 1970 ولكنه غير واضح، فالصيادون في سوريا يمكنهم الحصول على رخصة للصيد دون أي تدريب، بينما يتم تدريب الصيادين في دول من مثل ألمانيا وتأهيلهم لممارسة صيد منظم وواع بأزمات البيئة وتجريم الصيد الجائر. المشكلة في سوريا بحسب أنغام ليست بالقوانين فقط بل بتحديث القوانين القديمة وسن قوانين جديدة وتطبيقها، وهو ما يترتب عليه دراسة أسباب الإساءة للغابات والمحميات الطبيعية، وإلا فنحن أمام قوانين وإجراءات غير مستدامة بحسب رأيها.

كما علقت رولا حول احتمالية أن الحكومة السورية تستغل فكرة أن أزمات البيئة عابرة للحدود وبالتالي فإنها تترك مسألة حل أزمات البيئة في سوريا للمبادرات الدولية التنموية، قدمت أنغام مثالاً لما ذهبت إليه رولا أنه في عام 2021 أصدرت الحكومة السورية قراراً يمنع الصيد تماما على الرغم من أنها تعلم أنه لايمكن تحقق القرار، النظام من خلال هذه الخطوة اتخذ قراره ذاك واجهة فقط أمام المجتمع الدولي ليوحي بأنه متعاون ولكنه يعلم أنه غير قابل للتطبيق، فمثل هكذا قرار يتطلب الاشتغال على أكثر من مستوى وأهمها محاربة الفساد في مجال الصيد أساساً. المنظمات العالمية الداعمة لإعادة الإعمار البيئي في سوريا تعي هذه الإشكالية في التعامل مع النظام السوري ومنها منظمة باكس التي تبحث حالياً عن طريقة لتمويل إعادة التشجير في سوريا دون أن يتم استخدام التمويل لأمور أخرى.

"هناك عمل شاق وكبير بانتظارنا لحل أزمات بيئية نتيجة 50 عامًا من إهمال النظام السوري للمنطقة، عمل يتطلب أيضًا ميزانيات مالية كبيرة."هيفين شيخو، خبيرة بيئية

عن الفرق بين المجال الرسمي وغير الرسمي فيما يخص إدارة أزمات البيئة في سوريا، شاركت هيفين تجربتها من خلال عملها في منظمة الجدائل الخضراء وأوضحت أن زملاءها وزميلاتها لم يلقوا/ن بالاً إلى كون المنظمة غير رسمية وإنما إلى أهمية أن يتاح لهم مساحات من الاستقلالية ليتمكنوا من التنسيق مع العديد من القطاعات والمنظمات المحلية والدولية التي يمكن لعملهم أن يتقاطع معها. أما في مسألة التواصل مع الإدارة الذاتية فكان أكثر التركيز هو على مسألة سن القوانين وآلية تنفيذها، وتصديقها من قبل المجلس التشريعي، وكذلك التعاون مع الجهات الأمنية والضابطات البيئية لأجل ضبط المخالفات البيئية وتيسير تنفيذ مشاريع منظمة الجدائل الخضراء، وهو ما أنتج إنشاء معامل تصنيف وتكرير النفايات الصلبة ومحطات معالجة مياه الصرف

الصحي. بالإضافة إلى أن هناك مشكلة نهر الفرات التي تعتمد على حل سياسي ودولي وإقليمي بالدرجة الأولى وليس على جهود منظمات. كما أشادت بتجربتها الشخصية في العمل البيئي في منظمة الجدائل الخضراء، وكيف أن كونها جهة غير رسمية أمر أتاح لها التفاعل والتواصل المجتمعي، كما أن هذا العمل هيأ صبغة الفاعلية والتفاعل والتأثير بين البيئيين/ات والأهالي.

أخيراً علقت أنغام أن سوريا متراجعة إلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بالتطورات التكنولوجية والبحث العلمي، حيث أن الأخير إما قديم جدًا وعفا عليه الزمن أو غير موجود. كما أن نقص البيانات يعني أن ما فُقد خلال الحرب غير معروف وبالتالي من الصعب الخروج بمبادرات معينة، في حين أن العديد من المشاريع التي تم تنفيذها بعد الحرب تعرقلت في الغالب. ويعد إجراء الأبحاث في سوريا وتنشيط التعاون العابر للحدود الوطنية أمرًا بالغ الأهمية لأن ذلك يمكن أن يسمح للمهتمات والمهتمين من العالم بالقدوم إلى البلاد لتقديم الدعم البيئي. ومع ذلك، فإن أنغام واقعية هنا حيث تقول إن القضايا الأمنية لا يمكن حلها ولا يتم تقديم الحلول البيئية إلا بعد حل القضايا السياسية، مما يجعل الوضع معقدًا للغاية.

المتحدثات

أنغام ديوب، باحثة ما قبل الدكتوراه في رياف، موضوع رسالتها هو آثار النزاع المسلح في سوريا في الحفاظ على التنوع البيولوجي من منظور اجتماعي واقتصادي وجنساني مختلف، هي أيضا باحثة متعاونة في معهد علوم وتكنولوجيا البيئة ICTA التابع لجامعة برشلونة المستقلة. متخصصة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والعدالة البيئية وتحديداً في سوريا، حاصلة على درجة الماجستير المزدوجة في الغابات المتوسطية وإدارة الموارد الطبيعية من جامعة نيدا في إسبانيا وجامعة كرادينيز في تركيا، أما درجة البكالوريوس فهي في الهندسة الزراعية من جامعة تشرين سوريا.

هيفين شيخو، ناشطة بيئية في منظمة الجدائل الخضراء، حاصلة على إجازة في علم الأحياء تخصص علم البيئة.

لمشاهدة النقاش كاملاً:
https://youtu.be/kYf0H_1iRLw?si=wFsUoJUV_YnS4fod

البيئة في الإعلام

افتتحت رولا أسد النقاش بتوضيح السؤالين الإشكاليين الذين ستدور حولهما الجلسة، وهما: - البيئة كموضوع إعلامي، - وما هو الإعلام البيئي. موضحة بداية التعريف النظري للإعلام البيئي؛ بأنه أداة تعمل على توضيح مفاهيم البيئة ونشر الثقافة البيئية وزيادة الوعي البيئي وفهم الظروف المحيطة لأجل إحداث التأثير بالمستقبل البيئي من خلال التخطيط الإعلامي المسبق وتحقيق الأهداف المرجوة من طروحات الإعلام البيئي، والتي لا تتناول المنطقة وحسب وإنما العالم أجمع، بدءاً من تغير المناخ إلى حماية طبقة الأوزون، واستنزاف الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وانتهاءا بالتصحر والتلوث، إضافة إلى مهمته في خلق الإدراك وزيادة الوعي بقضايا البيئة من خلال إمداد الأفراد بالمعلومات المختلفة عن القضايا البيئية والمساهمة في تغيير الإتجاهات والسلوكات السلبية للأفراد فيما يخص ضرر البيئة والحث على مشاركتهم/م الفعالة في مواجهة الضرر، وإكسابهم/ن المهارات المختلفة للمشاركة في حماية البيئة وتنمية الموارد البيئية وخلق الدافعية للمشاركة في حل المشكلات البيئية وتغيير السلوك السلبي نحو البيئة.

"الإعلام البيئي أداة تعمل على توضيح مفاهيم البيئة ونشر الثقافة البيئية وزيادة الوعي البيئي وفهم الظروف المحيطة لأجل إحداث التأثير بالمستقبل البيئي" رولا أسد، باحثة وصحفية نسوية

من خلال جلسة "البيئة في الإعلام" هدفت رولا إلى التعرف على كيفية تحويل هذا التعريف النظري إلى ممارسات إعلامية وذلك باستضافة الضيفتين والتعرف إلى تجربتهن في هذا المجال، لذا كان سؤالها الأول للضيفتين هو حول بداية اهتمامهن بالإعلام البيئي، تحدثت ميس عن نشأتها في دمشق وكيف تعرفت إلى الطبيعة في حديقة بيت جدها وجدتها في قرية بير عجم في الجولان السوري وكيف بات الموضوع البيئي لاحقًا ومع بدء الحرب جزءاً من اهتماماتها الإعلامية، لاسيما عندما شاهدت فيديوهات وصور لقرية جدها وجدتها وصدمها بالحال الذي وصلت له المنطقة، فمن بيئة متنوعة وجميلة إلى منطقة متصحرة. ترافق ذلك بسماح دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للأهالي في البادية السورية بتصفية النفط بشكل فردي وما نتج عنه من تلوث بيئي أحال السماء إلى غمامة سوداء. ومنذ ذلك الحين وهي تحاول أن تقدم Pitch أو فرضيات لأجل تنمية الوعي فيما يخص البيئة في سوريا، إلى أن تمكنت في عام 2022 من العمل مع زملاء وزميلات لها على إنجاز تحقيق له علاقة بالبيئة.

بالنسبة لزينة فقد ذكرت جانبين أثرا بتجربتها وخوضها في مجال الإعلام البيئي أحدهما جانب شخصي وآخر مهني، الجانب الشخصي تسببت به مشاهدتها لتحول منطقة الغوطة الخضراء، قرب دمشق، منطقة نزهاتها مع عائلتها قبل الحرب، إلى منطقة متصحرة. كما لفت نظرها غزو الجفاف سوريا تدريجياً ونقص منسوب المياه في نهر بردى في دمشق، سواءاً بسبب عوامل طبيعية أم عوامل بشرية، وهو ما دفعها باتجاه الجانب المهني فبدأت بعملية تثقيف ذاتية حول أسباب حدوث مثل هذه الظواهر البيئية وتشابكها مع آثار النزاع في سوريا والأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة والمتصلة بها. البحث تطلب منها مقارنة زمنية للمكان؛ ما بين الخمسينات والستينيات والآن، وملاحظة الفروقات فيما يخص تضاؤل المساحات الخضراء وزيادة العمران. جاء عملها في تحرير مقالات موقع رصيف 22 إضافة مهمة لتجربتها في الإعلام البيئي حيث اقترحت على زملائها وزميلاتها أن تؤسس

في رصيف 22 قسمًا متخصصًا بمواضيع البيئة وتم التجاوب إيجابيًا معها وبات القسم غنيًا جدًا بالمواد. تتقاطع تجربة رولا الإعلامية مع تجربة المتحدثتين ميس وزينة من حيث اهتمامها بالإعلام البيئي، ففي عام 2008 ظهرت موجة جفاف في منطقة الجزيرة السورية أجبرت فلاحي وفلاحات المنطقة على النزوح مع عائلاتهم إلى أطراف دمشق. حينها لم تتعرف رولا فقط إلى حجم الضرر البيئي في المنطقة بل وإلى أثر التمييز المناطقي الحكومي الذي تسبب بالضرر البيئي للأهالي. ومن هنا طرحت سؤالها على كل من ميس وزينة حول إن كن يركزن على نمط من الموضوعات البيئية أكثر من غيره. وهل تتضمن مقالاتهنّ حساسية لسياقات معينة مثلاً، بالنسبة ل ميس فهي تركز في عملها الإعلامي البيئي على الجانب الاستقصائي وكل ما يمكن أن يتصل باستقصاء مظاهر الضرر البيئي وأسبابه من خلال رصد السلوكات البشرية من فساد وكسب للمال كما في تحقيق نفذته زميلتها عايدة دلبوش حول النفايات في ايطاليا أو رصد ممارسات الحروب والنزاعات.

في حين تركز زينة في عملها كمحررة في موقع رصيف22 على الجانب التوعوي من خلال تقريب مفاهيم بيئية معينة للناس وتحفيز ممارسات ايجابية سلوكية بينهم/ن، ولأنها مقالات مستمدة من يوميات الناس فهي تحقق نسبة قراءة وتفاعل جيد على موقع رصيف 22. تحدثت زينة عن بعض المقالات التي لاقت تفاعلاً شعبيًا من مثل عشوائية استخدام الألواح الشمسية ومدى ضررها البيئي على المدى البعيد، وضرر المحروقات البدائية البديلة التي يستخدمها السوريون/ات كبذور الزيتون وقشور بعض النباتات. وموضوع طيور "المينا" الغازية إلى دمشق والمصنّف ضمن أسوأ 100 طائر يعيش على إزاحة الطيور المحلية ويستنفد إمداداتها الغذائية.

"الوصول إلى النساء أصعب من الوصول إلى الرجال في مجتمعاتنا، إضافة إلى أن الرجال يتحدثون بطلاقة أكثر، مما يجعل الصحفيين/ات يستسهلون/ن إجراء التحقيق مع الرجال، فالجهد الذي يبذل للحصول على قصة من إمرأة يمكن أن يعادل ببعض المواضيع عشر مرات الجهد الذي تبذلينه .للحصول على قصة من رجل، وهو مايجب تفاديه" ميس قات، صحفية سورية

وحول مدى احتواء الصحافة البيئية على الحساسية الجندرية وتضمين تجارب النساء، أجابت ميس أنه أثناء الاشتغال على هذه التقارير البيئية هناك حديث متكرر حول خصوصية تناول المواضيع من وجهة نظر جندرية لاسيما أن التحديات البيئية على النساء جسدياً وصحياً ملحوظة بشكل كبير وذلك بحسب الدراسات البيئية مؤخراً، فهن يتأثرن أكثر بارتفاع درجات الحرارة والتلوث من الرجال، ومن جهة أخرى هن أقل تحصيناً وأقل امتلاكاً للموارد البيئية لأن الرجال هم المتحكمون ببيئاتنا وهم صناع القرار فيما يتعلق بالسياسات البيئية والاقتصادية، وهو ما تسعى الكثير من الصحفيات النساء إلى تمثيل النساء أثناء تقاريريهن البيئية. أكدت زينة على فكرة ميس من خلال عملها كمحررة في رصيف 22 منبهة على ضرورة رفع وعي من يعمل في التحرير بداية، وهو ما قد واجهته أثناء عملها مع زملائها فكان عليها أن تشرح لهم هشاشة وجود المرأة في الأماكن المتضررة بيئياً مع ذكر الإحصائيات، التجاوب الإيجابي بعد النقاش يؤكد أهمية رفع وعي الذين /اللواتي يعملون/تعملن في التحرير بداية ورسم سياسات الشمول والتضمين لجميع الفئات الهشة منها النساء وكبار السن والمعاقين والمعاقات والأخذ بتجاربهم/ن وتمثيلها لأجل تقارير استقصائية متكاملة.

وافقت رولا زينة في هذه النقطة أن الإعلام تمييزي داخل النوع الواحد أيضًا كأن لا يؤخذ برأي أو تصريح رجل معاق أو من طبقة اجتماعية أو لون معين، وهذا التمييز يمتد أيضًا من ناحية ما إلى تجاهل وجهات نظر النساء أثناء إجراء التحقيقات، ومنه كان سؤالها لضيفتيها عن حجم التمثيل الذي يقوم به الإعلام، سواءاً كان تمثيلاً عامًا أو تمثيلاً لأصوات النساء؟

تعتقد ميس أن الأمر يعود إلى مسألة الاستسهال في أثناء العمل على التحقيقات أو التغطيات البيئية عموماً، وهو ما يجب تفاديه ويستلزم توجيه المحررين والمحررات للصحفيين/ات كي يتم تضمين أصوات النساء أثناء إجراء التحقيقات الصحفية عامة والبيئية أيضًا. انتقلت رولا إلى البحث عن حلول لهذه الظاهرة؛ ظاهرة الاستسهال. وهو ما داخلت به زينة بأن الحل يبدأ من إلزام الصحفي/ة لذاته/ا بإشراك جميع أطراف المجتمع الفاعلين/ات وغير الفاعلين/ات في القضية الصحفية المستقصاة، كما تحدثت عن أهمية تطوير الصحفي/ة لمهنيته/ا من خلال ذكرها لتجربتها الشخصية في الإعلام البيئي وكيف ازداد وعيها المعرفي والعلمي حول هشاشة النساء التي تجعلهنّ أكثر ضرراً في المناطق التي تتعرض للجفاف مثلاً، وهو ما يجعل طرح الأسئلة على النساء إثراء للمادة الصحفية البيئية، مثال على ذلك سؤالهنّ إن كانت مهمة إيجاد الماء صعبة، ومن هو الذي يقوم بمهمة تأمين المياه الرجال أم النساء. الأسئلة ذاتها تطرح على الرجال أيضًا وبالتالي إجراء مقارنات صحفية ومعرفة المشكلة ومدى حجمها على جميع سكان وساكنات المنطقة.

وعن التحديات التي تواجه الصحفيين والصحفيات عندما يتعلق الأمر بإجراء تقارير حول قضايا البيئة، من وجهة نظر ميس أنه على الرغم من موجة الاهتمام الكبيرة بالموضوع البيئي إلا أنه مازال هناك عدد قليل من غرف التحرير في الإعلام العربي المتخصصة بالبيئة، هناك أيضًا موضوع التمويل وعدم وجود مخصصات لغرف التحرير لتزيد من إنتاجية المواد البيئية لاسيما أن التحقيقات الاستقصائية البيئية كلفتها أكبر من التحقيقات الاعتيادية حيث أن الخبراء/الخبيرات الذين/اللواتي يتم استضافتهم/نّ في هذه التحقيقات معلومتهم/نّ أساس تبنى عليه المواد الصحفية البيئية وهو ما يتطلب موارد مالية إضافية ولا ننسى أن هذه المواد تعتمد على بيانات جغرافية وصور من الأقمار الصناعية، ولأجل الحصول على معلومات جيدة يجب شراءها من مواقع متخصصة علمية. مما يعني أن الصحفي والصحفية يجب أن يتمتعا بسوية علمية وثقافية تؤهلهم لمرحلة التحليل والاستقصاء والتوصية بحلول وليس الإخبار فقط.

أكدت زينة على ما ذهبت له ميس وركزت على إشكالية التعليم حيث لا نجد تخصصًا في الإعلام البيئي أو الإعلام العلمي في الجامعات أو المعاهد التعليمية، أما محتوى الدروات التدريبية باللغة العربية فهو محدود، وهنا يظهر أهمية إتقان لغات آخرى لأجل تيسير الوصول الى المصادر بشكل أفضل.

كذلك نبهت إلى أهمية وجود بيانات لإحصاء حجم الضرر في مناطقنا، فهناك دول لا يوجد فيها أي نوع من البيانات أو التوثيق فيما يخص البيئة، إضافة إلى الفساد في الحكومات ودور المستفيدين من تضرر البيئة، وهو ما داخلت به رولا ووصفته بالغسيل الأخضر وهي طريقة لتبييض وجوه بعض الفاعلين في الضرر البيئي من خلال رعاية مؤتمرات تبحث قضايا الضرر البيئي كما في مؤتمر COP الذي حصل في شرم الشيخ والذي سيعاد عقده في الإمارات. وأكدت زينة على أنه لا يجب ان يستسهل الصحفيون/ات العمل في قضايا البيئة لأنه عمل دقيق يعتمد على معلومات علمية وبيانات ودراسات لعلوم الطبيعة.

"التشبيك ضرورة في الإعلام البيئي، فهو يتيح التعرف على تجارب الصحفيين/ات والشعوب في مختلف المناطق والتنسيق معهم كي لا يتم تكرير جمع المعلومات ذاتها أو الحديث عن الموضوع ذاته أكثر من مرة." زينة شهلا، صحفية سورية متخصصة في الإعلام البيئي

من هذه الفكرة الجوهرية انتقلت رولا إلى سؤال الضيفتين بحسب تجربتهنّ عن شكل التأهيل الذي يجب أن يتلقاه الصحفي/ة ليصبح/ تصبح متخصصا/ة بالإعلام البيئي، من جانبها ميس تعتقد أن أهم شيء في هذا المجال تحصيل المعرفة البيئية كأداة أساسية والتي تتم بداية بشكل ذاتي، ومن ثم الالتحاق بالدورات المتخصصة التي تفتح باب كيفية إجراء تحقيق، فمثلاً يتتبع الصحفي/ة المتدرب/ة دور تنمية المال على حساب البيئة ودور السلاح في الضرر البيئي وأهمية وجود قوانين ضابطة لتحرك السلاح أو صفقات السلاح حول العالم، دون إغفال جانب السياقات السياسية والسياقات التاريخية وأهمية جمع المعلومات والتوثيق وهو ما يعزز دور الصحفي/ة ليصبح/ تصبح أيضاً جامع/ة بيانات يربط/تربط عمله/ا بمراكز دراسات بحثية كبرى وبالجامعات.

وهو بتصور رولا أمر يتطلب التدقيق وإعطاء الوقت الكافي لإنجاز المادة الإعلامية البيئية لاسيما أن الإعلام البيئي مجال غير مطروق بشكل كبير، وبالتالي هناك فترة تأسيس مطلوبة من جميع العاملين والعاملات في هذا الحقل إلى أن نصل إلى مرحلة الثقة بالمصادر والبناء عليها إعلاميًا. تطرقت ميس هنا إلى قضية أن يتاح للإعلامي/ة أن يصبح/تصبح متخصصا/ة في البيئة في ظل تحديات مادية ومالية تضطره للانشغال بأكثر من مجال إعلامي، وبالتالي بحسب رولا تظهر هنا قضية كمية فرص العمل المتاحة للتخصص في مجال البيئة وهل هي كافية لتكون مورد الصحفي/ة الوحيد وتمكينه/ا من بناء تراكم معرفي كاف.

و حول توضيح أهمية تضمين النوع الاجتماعي في قضايا الإعلام البيئي، أجابت ميس بأن الأمر يبدأ من التحرير من خلال زيادة وعي الصحفيين/ات بتضمين أصوات وقصص النساء وإعطائهنّ المساحات الكافية للتعبير عن خصوصية الضرر البيئي من حيث أنهنّ نساء. ضربت مثالاً على ذلك زينة بأن يتم الانطلاق في بعض المواضيع البيئية من خصوصية الدورة الشهرية وخدمات الصحة الإنجابية في قصص الفتيات، ذاكرة تقرير الـ CNN عن علاقة التلوث وارتفاع الحرارة المناخية بالولادة المبكرة وبحالات الإجهاض.

فكان السؤال حول "كيف يمكن دمج المنح التمويلية بقضايا النساء؟" ربطت ميس الأمر بمشكلة اهتمام الجهات الممولة وهنا تأتي أهمية تنبيه الصحفيين/ات للجهات المانحة إلى الأثر الذي يتركه التلوث البيئي على النساء وبالتالي تصبح العلاقة بين المانح والصحفي/ة علاقة تشاركية وتكاملية مما يطور سياسات المنح باتجاه دعم قضايا البيئة بعين جندرية أيضاً.

مدى دور التعاون مع وزارة البيئة أو منظمات شبابية أو نسوية لأجل تنفيذ مشاريع بيئية، هو ما داخلت به رولا مستشهدة بتجربة من سوريا حيث يأتي تمويل لحملة فرز نفايات مثلاً، أو حملة استخدام الدراجات الهوائية، وعندما ينتهي التمويل وتنتهي الحملة ينتهي العمل بالحملات مؤسساتيًا وأهليًا أيضًا، وبالتالي لا استدامة في هذا النوع من العمل.

تعلق زينة أن الأمر يجب أن يترافق بالتثقيف البيئي وأن تؤمن الحكومة الحاويات الخاصة بالفرز، فالأمر يحتاج لتثقيف أهلي يترافق بسياسات عامة وهي الضامن لسير العملية البيئية. وتستشهد ميس بتجربة هولندا حيث يتم تعويض الموظفين لمن يستخدمون/ن الدراجة الهوائية من خلال تخفيضات مالية على بعض المنتجات طارحة سؤال من سينفذ هذه السياسات؟ مجيبة أننا إن كنا نتحدث عن تحفيز الأنشطة الاقتصادية الخضراء فهذا يتطلب أيضًا مد مناهج التعليم بمثل هذه المعلومات. وبحسب رولا يجب أن يكون هناك مراكز لتحديد مدى الضرر البيئي على الأفراد بمختلف المواقع الجغرافية وذلك من خلال إيجاد أدوات إضافية كمؤشر مراقبة فيما يتعلق بالحساسية البيئية وبالتالي نتمكن من الحصول على معلومات تسمح بدراسات مقارنة وبشكل دوري.

يبقى الحديث عن طرفي الإعلام البيئي وهما: الإعلامي/ة والجمهور، وهنا أكدت المتحدثات على ضرورة أن يؤمن/تؤمن الإعلامي/ة بموضوع البيئة، فالجمهور يجب ألا يبقى دوره فقط متلقيًا بل أيضًا فاعلاً مؤثرًا وذلك بحسب ميس يمكن أن يتم من خلال أدوات الإعلام التفاعلي، أي أن يستهدف الإعلام الجمهور بحثه على سرد قصصه مع البيئة ومنه يمكن أن يحصل الإعلامي/ة على معلومات معرفية ترتكز على قصص من الواقع.

السؤال الأخير الموجه إلى زينة، كان حول كيف يمكن ربط أفكار المواضيع الصحفية البيئية بقضايا بالنساء؟ زينة أكدت ما تم تناوله سابقًا بإتاحة المساحة التعبيرية للنساء أنفسهنّ، وكذلك من خلال الاستفادة من خبرة بعض الخبراء/الخبيرات حول أثر البيئة على حياة النساء خاصة، مع الاستفادة من الظهور المتتالي لتقارير دولية ومن الأمم المتحدة حول الأثر البيئي على النساء وأبسطها تعداد تقرير أحد تقارير الأمم المتحدة لأكثر عشرة عوامل بيئية مؤثرة على حياة النساء، هذه التقارير تتيح للإعلامي/ة البيئي/ة مقارنة هذه العوامل ومدى وجود كل منها في المنطقة التي يقوم/تقوم بدراستها.

أما السؤال الأخير الموجه إلى ميس فكان حول أهمية التعاونات العابرة للحدود بالصحافة بشكل عام وتحديدًا بصحافة القضايا البيئية، من وجهة نظر ميس المشاكل البيئية التي تحصل في بلد ما، لابد أنها ستنعكس على بلد آخر. كذلك نجد أن مجرمي البيئة هم أيضًا عابرين للحدود. فالمشاكل البيئية التي حدثت في أفغانستان حصل ما يشبهها في سوريا بسبب الحرب، وكذلك الأمر اليوم في أوكرانيا. وهو ما يمكن التشبيك حوله مع الصحفيين/ات البيئيين/ات في هذه الدول لاسيما إن تم التعرف إلى نوعية الأسحة المستعملة في هذه المناطق ومدى تشابهها واختلافها. وهنا نعود إلى ضرورة الاستفادة من المنح المقدمة لمثل هكذا عمل كمنحة لـ Journalism Fund المهتم بالملف البيئي والذي يشجع على الصحافة التشاركية العابرة للحدود، كذلك من المهم الانضمام إلى مجموعات مهتمة بالمواضيع ذاتها على مواقع التواصل الاجتماعية، والتواصل مع مؤسسات مثل مؤسسة المنتدى الدولي للصحافة الاستقصائية البيئية والذي يضم أشخاص وصحفيين وصحفيات وخبراء وخبيرات من بلدان مختلفة مما يفتح المجال للعمل على تحقيقات تشاركية.

ختاماً، أن تصبح صحفياً وصحفية بيئية هو أمر مرتبط في كثير من الأحيان بالذاكرة، إلى مشاهدة الظلم الذي يصبح متأصلاً بعمق في وعي الشخص ويؤثر على مساره/ا المهني ويؤكد مرة أخرى كيف أن الشخصي هو سياسي أيضًا. يواجه الصحفيون والصحفيات البيئيون والبيئيات تحديات مختلفة مثل الوصول إلى البيانات وفرص التمويل والدعم المؤسساتي. لذلك، يعد العمل والتعاون عبر الحدود أمرًا بالغ الأهمية من خلال إجراء تحقيقات مشتركة تؤكد على القواسم المشتركة وتسمح للصحفيين/ات بتبادل المعرفة فيما بينهم/ن. وبذلك، يمكن تقوية الصحافة البيئية وتحقيق التضامن وتنويع إنتاج المعرفة. لسوء الحظ، الموضوعات البيئية التي تهم الجنوب العالمي، والتي تحدث نتيجة للحرب، والتي لها تأثير ضار على الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة غالبًا لا يتم تناولها، لذلك فإن تحليل ما يحدث في مناطق الحروب كأوكرانيا وأفغانستان وسوريا وتحديد أرضية مشتركة أمر مهم. وعند القيام بذلك، لابد من اتباع نهج متعدد الجوانب وتقاطعي؛ نهج يأخذ في الاعتبار أصوات المجتمعات المهمشة، ولا يقتصر الأمر على جعل الخبراء يقدمون تقارير عن مثل هذه القضايا، بل يمنح الناس وخاصة النساء صوتًا للتحدث عن أنفسهنّ.

المتحدثات

زينة شهلا، صحافية سورية وباحثة مهتمة بالمواضيع الاجتماعية والثقافية والبيئية، مقيمة في دمشق، تعمل منذ عام 2017 في مجال الصحافة المكتوبة والأبحاث لا سيما المواضيع الاجتماعية والثقافية، كما تعمل بالتحليل الصحفي مع موقع رصيف 22، أسست عام 2022 قسم (بيئة ومناخ) وهي مسؤولة عن محتواه وسياسته التحريرية، زينة حاصلة على إجازة الإعلام من جامعة دمشق ودبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية من الأكاديمية السورية الدولية في دمشق أيضاً، بالإضافة إلى إجازة في الهندسة المعلوماتية من دمشق.

ميس قات، صحفية استقصائية من سوريا تنشر تحقيقاتها العابرة للحدود في صحف أوروبية متل الـ Guardian ، Der Spiegel ، Trouw وهي محررة الشرق الأوسط وشمال إفريقية في المنتدى الدولي للصحافة الاستقصائية البيئيةEIF ، متخصصة في تدريب الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الصحفية أو الإعلامية في المناطق الناطقة باللغة العربية فيما يخص الميديا الرقمية والصحافة الاستقصائية وإدارة المؤسسات الإعلامية، كما أنها خبيرة معتمدة من الوكالة الفرنسية للإعلام، ومدربة مستقلة تعمل مع الـ Deutsche Welle وإذاعة هولندا العالمية والمركز الدولي للصحفيين والصحفيات و Internews ، حصلت ميس هذا العام على جائزة Jim Hocks Legasy من واشنطن، كما ترشحت في العام الماضي إلى القائمة القصيرة لجوائز أريج للصحافة الاستقصائية عن تحقيقها "الأرض المسمومة في سوريا" وهو تحقيق يتناول البيئة والعسكرة والتسليح في سوريا.

لمشاهدة النقاش كاملاً:

https://youtu.be/gZ0MCiTYxRc?si=D9Q4BbtsJYBPJXx4

البيئة قضية نسوية في منطقة غرب آسيا وشمال افريقيا

تحدثت رولا أسد بداية عن التقاطعية وأهمية الاعتراف بأن القضايا البيئية تتداخل مع أشكال مختلفة من القمع، مثل الطبقة الاجتماعية والعرق، حيث تواجه النساء من خلفيات مختلفة تحديات مختلفة تتعلق بالبيئة تحتم الاعتراف بتجاربهنّ وآرائهنّ. ومن ثم طرحت سؤالها الأول على نور حول كيف تتداخل النسوية كحركة للعدالة الاجتماعية مع العدالة المناخية على المستوى الفلسفي، مع التركيز على المشاعر والوكالة؟

تركزت إجابة نور على أنه لا يوجد شيء اسمه حراك نسوي واحد، بل حراكات نسوية متعددة تختلف بأشكالها وبالطرق والأدوات التي تستخدمها، وبالتالي فإن الحراك النسوي المتصل بالبيئة ينقسم إلى شقين، في الشق الأول يتم التركيز على تأثر التغيير المناخي وانعدام العدالة البيئية الذي يطال النساء كفئات مهمشة أكثر من الرجال، حيث تاريخياً النساء اللواتي يشتغلن في المجال الزراعي، يتأثرن بتغير المناخ بشكل مختلف عما هو عليه حال الرجال. أما الشق الثاني فهو غير مطروق كفاية من ناحية العلاقة ما بين النسوية والبيئة والمتمثل بالبعد الفلسفي للنسوية التقاطعية، والذي يسعى نحو العدالة الاجتماعية للجميع. مؤكدة على أننا لا يمكن أن نتغاضى عن كوننا جزءاً من البيئة وبالتالي فإن أبسط اختياراتنا بالطعام واللباس هي خيارات متأثرة ومؤثرة بالبيئة.

"لا بد من التفكير بالعلاقة بين البيئة والنسوية على المستوى الفلسفي، حيث تدعونا الفلسفة النسوية للتفكر بثلاثة أبعاد أولها الوكالة على ذواتنا وثانياً أثرنا على العالم سواءاً كان أثراً مادياً أو عاطفيًا أما البعد الثالث فهو الهياكل القمعية التي نتواجد داخلها ونتعرض لها، فنحن لسنا بمنفصلين عن الهياكل الأبوية والرأسملية بل نساهم بها." نور أبو عصب، عالمة اجتماع نسوية حاصلة على درجة الدكتوراه عام 2012 من جامعة واي أوريك

وجدت رولا في مقولة نور تمهيدًا للحديث عن مدى تحمل الأفراد لمسؤولية التلوث البيئي في الوقت الذي تشير فيه أصابع الاتهام إلى المسبب الرئيسي من مصانع ومعامل، ومدى استجابة الأفراد لدعوات تحميلهم مسؤولية التلوث البيئي وهم يعيشون داخل البنى الحكومية غير المكترثة بشؤون البيئة. فحراك ملاحقة الموضة في اللباس والاكسسوار يحمل في بعض جوانبه استهتارًا بالبيئة إضافة للعنف الممارس على الأطفال في المعامل التي تنتهج عمالة الأطفال، تنتقل رولا إلى أنغام لتسألها عن رأيها بمقولة نور والرابط مع الحركة النسوية كحركة تناضل من أجل العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية؟

تتفق أنغام مع نور بالكثير مما تقدمت به حول تنوع الحراكات النسوية وعقبت على مفهوم التقاطع هنا والذي أخذ بالتبلور في السبعينيات، من حيث اضطهاد المرأة والانتهاكات الممارسة على البيئة، حيث أن كلاهما يخضع للممارسات الرأسمالية والنظام الأبوي الهرمي.

كما ربطت بين الإنسان والطبيعة، داخل رؤية النسوية البيئية التي تنفي وجود ثنائية الإنسان والطبيعة، وتؤكد على اعتبارهما كيانًا واحدًا. إلا أن اتباع الإنسان لنمط العيش المديني أدى إلى انفصال الإنسان عن الطبيعة والجانب الروحي والفلسفي بالتواصل معها وهو الجانب الذي عاشته الشعوب سابقًا، وبعض الشعوب حاضرًا، في جنوب أميركا حيث تتماهى الطبيعة مع الأنثى وتتبادل الأنثى والطبيعة مصطلح الخصوبة الجميل ومصطلح الاغتصاب العنيف.

"تتقاطع النسوية البيئية مع الحركة البيئية بمبادئ منها العدالة الإنسانية والبيئية من خلال التركيز على نتائج التلوث والدمار البيئي والتوزيع غير العادل للموارد البيئية وهي شؤون تصيب الجميع دون فرق بين عرق أو طبقة اجتماعية، وهذه الشؤون هي مواضيع تهم النسوية التي هي بحد ذاتها حركة اجتماعية". أنغام ديوب، باحثة ما قبل الدكتوراه في رياف

قوام هذا التقاطع هو العيش في بيئة سليمة نظيفة تحفظ حقوق البشر والحيوانات والنباتات داخل أنظمة إيكولوجية لا سلطة هرمية فيها، وهنا تتكئ أنغام على ما تراه القبائل الأصلية بجنوب أميركا بأننا لا نتملك الأرض بل نستعيرها من الأجيال القادمة لذا يتوجب على البشر الحفاظ عليها. تستوقف رولا فكرة التقاطعية مرة أخرى على اعتبار أنها عدسة نرى بها البيئة وكيف يؤثر الضرر البيئي على الفئات المهمشة من نساء وعلى أصحاب/صاحبات الإعاقة والهويات الجندرية المختلفة، دون إهمال عامل هامشية ومركزية المناطق جغرافيا. تطرح رولا مثال المناطق التي يقطنها الأكراد وتأثرهم بشح الأمطار وضعف تدفق نهر الفرات، وبالتالي تأثر مناطقهم الزراعية. لتطرح سؤالها التالي على نور؛ كيف يؤثر التغير المناخي على النساء والفتيات، خاصة فيما يتعلق بدورهن في الزراعة و/أو النطاق المنزلي؟

تجيب نور من خلال جزئية استهلاك نظرية التقاطعية، فبعد أن تناولت التقاطعية أنظمة القمع وتأثيرها على المهمشين/المهمشات والمختلفين/المختلفات باتت تستخدم لأجل تقسيم الناس إلى مجموعات يتم التفكير بشؤونها كل على حدى، فنرى من يتحدث من من خلال التقاطعية عن مجموعة من النساء، محددة في منطقة ما، دون النظر بشكل تكاملي إلى أنظمة القمع التي تسببت بضرر المجموعة المتناولة. وفي أحد الأبحاث التي اشتغلت عليها نور كان قد تناول سوء التغذية في مصر للنساء وللأطفال، وأحد الأسباب في سوء تغذيتهم كان سياسات البنك الدولي الذي فرض منع الحليب المدعوم من الحكومة عن الأطفال الرضع، فمثل هذه السياسات نجدها ممتدة تاريخيًا إلى النظام الرأسمالي والاستعماري. فالاستعمار البريطاني استبدلت الخبز المصنوع من الذرة في مصر بالخبز المصنوع من القمح لأن جيوشهم كانت تفضله، مما جعل

كمية استهلاك القمح أعلى في داخل مصر، وبالتالي تغيرت ثقافة الزراعة من زراعة الذرة إلى زراعة القمح فبعد أن كانت مصر مصدرة للقمح باتت مستهلكة ومستوردة لأن طبيعة الأرض الزراعية بالأساس تناسب زراعة الذرة.تلخص نور ما تريد قوله إلى أنه لابد من النظر إلى شؤون مجموعة ما مثل النساء على أنها جزء من إشكالية ومنظومة أكبر.

تربط رولا سياق ما تحدثت به نور بالجانب السوري وتسأل أنغام عن رأيها في تمكين النساء من قضية إعادة الإعمار ليس فقط بصفته تمكينًا سياسيًا وإنما بيئيًا أيضًا.

تعود أنغام بالزمن إلى فترة ما بعد عام 2000 حيث بات في سوريا ما يسمى بالزراعة المكثفة وهي نظام تماشى مع عجز الموارد المائية والذهاب إلى الاعتماد على المكننة لاسيما في مناطق الشمال السوري، حيث تغيرت الأدوار الجندرية بالزراعة، فباتت النساء أكثر انخراطًا بالزراعة بسبب الحاجة للأيدي العاملة في هذه المناطق. وهناك دراسة للـ ICARD والـ FAO في عام 2014 تقول بأن النساء بتن يساهمن بأكثر من 70% من الأنشطة الزراعية بسوريا، فالرجال الذين باتوا يعملون بالمكننة ألقوا على عاتق النساء العمل بالأنشطة اليدوية كالرعي وجمع المحاصيل بالإضافة إلى عملهن برعاية المنزل وهي كلها أعمال غير مأجورة للمرأة، وإن اشتغلت كعاملة أجيرة فأجورها أقل مما يتقاضاه الرجال، رافق هذه الفترة أيضاً عبء تطويع الأرض الزراعية إلى استقبال وإنتاج أنواع زراعية مستحدثة لم تكن موجودة في منطقة الهلال الخصيب وهو أمر ضار بالبيئة بحسب ما ذهبت إليه أنغام وما دعمته برؤية ناشطة بيئية تدعى فينا ناش حول أثر الاستعمار في سوريا والهند بتغيير طرق الزراعة واستحداث منتجات زراعية لا تنتمي للبيئة الزراعية في هذه المناطق ومساهمتها في حدوث المجاعات.

تنتقل أنغام إلى إعادة الإعمار الإيكولوجي، والذي تراه أصعب بكثير من إعادة إعمار البنى التحتية، لما يحتاجه من وقت لإعادة استنبات الغابات وتكاثر الحيوانات واستعادتها لحياتها الطبيعية في الغابات المستنزفة بسبب التحطيب والاحتراقات، جميع هذه الكائنات الحية بما فيها البكتيريا والفطريات التي تنمو في الغابات والغابات ذاتها تستهلك وقتا طويلا لتصل إلى ذروة النمو. فالبناء قد يأخذ 5 أعوام لبنائه أما شجر الغار مثلا فيحتاج إلى 30 عاما لينمو على شكل غابات. نوهت أيضًا إلى إعادة التشجير التي لا تتناسب مع بيئة الأرض في سوريا من مثل حملات تشجير عشوائية لأشجار مستوردة من أستراليا تدعى كاليبتوس وهي فئات تستهلك المياه بشكل كبير، هذا النمط من التشجير تم دون أي استعانة بخبراء وأكاديميين/ات، وهو أمر خطير برأيها لأنه بذلك يتم تغيير النظام الإيكولوجي للمنطقة. تتحدث أنغام أيضًا عن الإساءة للنظام الإيكولوجي حتى قبل الحرب كما هو الأمر في البادية، والرعي الجائر والصيد غير المنظم والذي أدى إلى انقراض حيوانات أصيلة في المنطقة من مثل الدب السوري الذي قيل أنه تمت رؤيته في جبال القلمون مؤخرًا وحيوان يدعى أبو منجل الذي اكتشف أنه أيضًا ما زال موجوداً بين عامي 2009 و2010 والذي اشتغل خبراء إيطاليون على إعادة تكاثره وإحياء وجوده في المنطقة. وتؤكد أن إعادة إحياء النظام الإيكولوجي للمنطقة يحتاج للالتزام من الجميع، حكومة وأفرادًا.

تتناول أنغام في هذا السياق دور المرأة من خلال مقابلات قامت بها في الساحل السوري مع النساء حول كيفية استخدام النباتات البرية، وتحدثن عن عادة تسمى بالسليق، وهي تقوم على قطف نباتات برية وتناولها على الموائد من مثل الهندبة والقرص عنة. تشير أنغام إلى خبرة هذه المجموعة من النساء ومعلوماتهن الواسعة حول فترة ظهور هذه النباتات البرية، وكيف تطبخ، والكمية المسموح لهن بقطفها لأجل بيئة مستدامة، وهو أمر يشير إلى أن عملية إعادة الإعمار البيئي يجب أن تستفيد من خبرة النساء، وعندما يتم تمويل مشاريع استدامة للبيئة يجب أن يكون هناك تمويل للنساء أيضًا في هذا المجال.

تستفسر رولا حول دور النساء بوضع سياسات بيئية وزراعية في سوريا وهنا تجيب أنغام أن الأمر مرتبط بمدى وجود تمثيل حقيقي للمرأة في مراكز التخطيط السياسي في مفاصل الحكومة السورية والتي تراه تمثيلاً شكليًا. إن شأن التمثيل غير المنصف هو شأن الحكومات القمعية وهو ما يحفز رولا إلى تناول مطالب المجتمعات الأصلية بإعادة التأهيل البيئي للأراضي، ليس فقط فيما يتعلق بحقوق الملكية، ولكن أيضًا في العلاقة مع الكائنات غير البشرية والأنظمة البيئية، ومن هنا تتوجه بالسؤال إلى نور عن مساهمة هذه النظرة في المناقشات حول العدالة البيئية من منظور نسوي برأيها.

تحدثت نور عن الصندوق القومي اليهودي في دولة الاستعمار الاستيطاني الذي يشتغل على تشجير الأراضي الفلسطينية بعد اقتلاع أهاليها منها، كزراعة الصنوبريات في منطقة النقب وهي زراعة غير ملائمة للمنطقة لأنها تتطلب الكثير من المياه، ومن جهة أخرى تصر على تمدين البدو واختلاق محميات طبيعية بهدف الاستيلاء على أراض إضافية. وسواءا فرض زراعة أشجار الصنوبر أو اختلاق المحميات فهي أمور يتم تصويرها على أنها أساسية، مع أن الأمر الأساسي هو الوجود البشري الفلسطيني على أرضه، وتمتعه بالماء الذي يحرم منه.

"إن إساءة الحكومات للنظام البيئي ووضع المواطن في مواجهة نقص الموارد البيئية والتلوث يؤدي إلى زعزعة علاقة المواطن بالأرض وهو أمر له علاقة بالأنظمة القمعية التي تؤثر على مشاعرنا واختياراتنا الذاتية مما يعني أننا لا يمكن إلقاء اللوم على الفرد فقط لأننا لا نستطيع فصله على ديناميكيات المجتمع الذي يتواجد ضمنه". نور أبو عصب، حاصلة على درجة الدكتوراه عام 2012 من جامعة واي أوريك

عن الرابط بين ارتفاع نسبة الصراعات، الحروب والعنف المبني على النوع الاجتماعي والأزمات البيئية في المنطقة، ارتأت أنغام النظر للأمر من خلال العدسة النسوية البيئية، والتي تربط بين القمع وكل الإشكالات النابعة عنه. وبذلك يمكن جرد كل أنواع القمع الذي حصل بعد الحرب في سوريا بدءاً من مراقبة نسب انتحار النساء واضطهادهن النفسي والجسدي وتزويج القاصرات والتلوث البيئي فيما يخص المياه والتربة والهواء والنبات ومن جهة أخرى ننظر إلى آثار الحرب من مثل حقول الألغام التي أودت بحياة النساء اللواتي كن يقطفن النباتات البرية، كذلك الأسلحة الثقيلة وما نتج عن استخدامها من دمار وتلوث. تختصر أنغام الأمر بأن النظرية النسوية البيئية ترى أن هناك توازن بين الطرفين؛ الطبيعة والمرأة، واضطهادهما يعني إحداث خلل في هذا التوازن.

كما نوهت أنغام إلى النسوية البيئة في المجتمع العلمي والتي رأت بدورها أن منطقتنا تعاني من فقر في مجال إجراء الأبحاث بشكل عام ولاسيما ما هو مختص بالدراسات الجندرية. إلا أن حركة الهجرة الكبيرة تتيح الآن ظهور دراسات يقوم بها باحثون وباحثات متمكنات حول شؤوننا السورية المختلفة، أما الأبحاث التي تأخذ البعد النسوي البيئي بعين الاعتبار فما زالت في بدايتها. في حين أن المجتمع العلمي عالميًا الذي يعنى بالقضايا البيئية تأخذ البعد الجندري في دراساتها دائماً بجدية. وبما أن أنغام باحثة وأكاديمية فهي الآن بصدد طرح فرضية دراسة الفرق بالتعامل مع التحطيب في سوريا بين الرجال والنساء، وحول إن كانت النساء تنظر إلى استدامة الغابات أثناء التحطيب أكثر من الرجال أم تتبع الطريقة العشوائية، وبالفعل بدأت أنغام بإجراء مقابلات مع أشخاص داخل سوريا يقومون بفعل التحطيب لأغراض مختلفة سواءاً لأغراض التدفئة الشخصية أو التجارة.

كما تولي أنغام دوراً كبيراً للإعلام لكونه صلة الوصل بين نتائج الأبحاث العلمية والجمهور، وذلك بسبب اللغة السلسة التي يتناولها الإعلام والتي تسهل الوصول وتجيد خلق التعاطف والدعم المجتمعي للقضايا المطروقة في الأبحاث، كما أن الإعلام يسهل الوصول إلى صناع القرار السياسي. لذا يجب أن يسعى الإعلام إلى الحقيقة وليس كسب المشاهدات والقراءات فقط.

"هناك ضرورة لإيصال المعلومة الصحيحة من قبل الأطراف الإعلامية مما يجعل الإعلام سلاحاً ذي حدين! لذا نواجه أحياناً عدم مسؤولية الخطاب الإعلامي من حيث تتبعه للدقة في الخبر أو نقله بشكل سليم. لذا دور الإعلام ليس فقط نقل الخبر من خلال القص واللصق للأخبار المتداولة على مواقع الإعلام والسوشيال ميديا وإنما التحقق على أرض الواقع". أنغام ديوب، باحثة ما قبل الدكتوراه في رياف

وفي الختام لسلسلة نقاشات حول البيئة قضية نسوية، وصلت رولا إلى سؤالها الأخير وهو سؤال يلخص جميع النقاشات السابقة حول كيف يمكن أن ننظر إلى البيئة على أنها قضية نسوية.

بدأت نور بتفنيد الإجابة بأن هناك عدة أسباب تجعل من البيئة قضية نسوية منها أن أثر التغير المناخي والظلم البيئي على النساء يظهر بطرق مختلفة، ومن ناحية أخرى أن مفهوم السعي إلى عدالة اجتماعية شاملة وكاملة وتقاطعية لا يمكن أن يتجاهل المنظومة البيئية وبالتالي فإن تبنينا لمفهوم الوكالة وربط ما يحصل على أرض الواقع بالأنظمة القمعية يجعل البيئة قضية جوهرية من قضايا النسوية ولا يمكن التغاضي عنها.

تجيب أنغام بدورها أن البيئة قضية نسوية كما أنها قضية إنسانية؛ فالتلوث البيئي وكل ما يطال الطبيعة يؤثر على النساء بشكل مختلف عما هو عليه الحال لدى الرجال، وهو أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالسياسات المستقبلية والمستدامة وفي سياسات التنمية بشكل عام، مع ضرورة عدم النظر إلى المرأة بوصفها ضحية بل بوصفها عامل تغيير، أي أن المرأة تمتلك من القوة والمعرفة ما يجعلها مساهمة في الإعمار البيئي وبصنع القرار في هذا المجال.

أنهت رولا الجلسة بعرضها لملخص صغير تناولت به ضرورة ضمان مشاركة وتمثيل النساء ليس فقط في عمليات اتخاذ القرار والسياسات العامة، بل أيضًا في السياسات والمبادرات البيئية، أي أن يطالها مبادرات تعزيز برامج التعليم والتدريب البيئي تحت إطار مفهوم التكافؤ وليس فقط المساواة، مع مراعاة دائمة لمناصرة حقوق النساء في الملكية والوصول إلى الموارد وبالتالي تحقيق مشاركة أكثر فاعلية في إدارة الأراضي بشكل مستدام وعابر للحدود مع إيلاء الأهمية للنساء القاطنات في المناطق الأكثر تأثرًا بالتدهور البيئي لما يطالهن من أثر رجعي صحيًا ونفسيًا واقتصاديًا يتطلب مضاعفة الجهد الداعم لهن على جميع الأصعدة وإيصال أصواتهنّ وإتاحة المجال لهنّ للتعبير.

المتحدثات

أنغام ديوب، باحثة ما قبل الدكتوراه في رياف، موضوع رسالتها هو آثار النزاع المسلح في سوريا في الحفاظ على التنوع البيولوجي من منظور اجتماعي واقتصادي وجنساني مختلف، هي أيضا باحثة متعاونة في معهد علوم وتكنولوجيا البيئة ICTA التابع لجامعة برشلونة المستقلة. متخصصة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والعدالة البيئية وتحديداً في سوريا، حاصلة على درجة الماجستير المزدوجة في الغابات المتوسطية وإدارة الموارد الطبيعية من جامعة نيدا في إسبانيا وجامعة كراداينيز في تركيا، أما درجة البكالوريوس فهي في الهندسة الزراعية من جامعة تشرين سوريا.

نور أبو عصب، دكتورة وعالمة اجتماع نسوية، حاصلة على درجة الدكتوراه عام 2012 من جامعة واي أوريك، أكاديمية ومهنية متعددة التخصصات فيما يخص النوع الاجتماعي، العدالة الجنسية والإنجابية، التنوع والشمول، الحوكمة النسوية التقاطعية والحماية والوقاية، التعليم، بناء الحركات السياسية، بالإضافة إلى العدالة النسوية البيئية، لديها خبرة تزيد عن 15 عاما في العمل على القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في الجنوب العالمي. مؤسسة وشريكة في مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان. لديها منشورات متعددة،فيما يتعلق بالهويات والجنس والهجرة وما بعد الاستعمار ومنهجيات مناهضة للاستعمار، كما أنه سيصدر لها قريباً كتاب عن دار النشر IB Tos بعنوان: "الأقليات العرقية والقومية في الشرق الأوسط، الشركس في الأردن والأكراد في سوريا."

لمشاهدة النقاش كاملاً

https://youtu.be/baw97cBbQd4?si=BQqvP72elJR05e6q

References / مراجع

2022. UN, Climate Action. https://www.un.org/en/climatechange/cop27.

بعد سنوات من الحرب والإهمال... أي تربة نملك في غوطة دمشق؟ 2022 .مودة, بحاج.https://tinyurl.com/3659mjxe.

—. 2023. قوانين السوريين تجبر "العاصي" على العصيان، تلوث ونفوق أسماك ومآس أخرى.
https://tinyurl.com/3f88x387.

ICRC. 2021. أزمة المياه في سورية: بعد 10 سنوات من الحرب.. مياه الشرب أقل بنحو 40%.
https://tinyurl.com/3k99nubw.

UN. 2001. اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية 6 تشرين الثاني/نوفمبر.
https://www.un.org/ar/observances/environment-in-war-protection-day .

2020 .وفاء, خيري. الفكر النسوي البيئي، بين هيمنة الأبوية على النساء والبيئة. https://tinyurl.com/3ptkf2xf.

n.d. .أليس, كفوري. النساء .. بين المناخ والبيئة. https://tinyurl.com/399vy8bf.

n.d. .المرأة, مساواة مركز دراسات. النسوية البيئية. https://tinyurl.com/3ayj9cvn.

. .من وحي النسوية البيئية 2023. ديرك هوليمانس, فيلسان عثمان , ماري-مونيك فرانسن ، ترجمة رحاب منى شاكر
https://tinyurl.com/ydzvzt7k.

Tara Najim, Wim Zwijnenburg, Noor Nahas, Roberto Jaramillo Vasquez Remote Sensing 2023 Axed & Burned. PAX.

النفايات الإيطالية: وراء الفضيحة البيئية، قضية فساد واسعة النطاق 2021 .عايدة دالبواشإيربي ميديا.
https://tinyurl.com/5n98xpar.

n.d. .بيئة ومناخ. https://tinyurl.com/4fcp9a8v.

CNN. 2019. دراسة تكشف أن الارتفاع في درجات الحرارة يعرض النساء لخطر الولادة المبكرة.
https://tinyurl.com/3csz3n4t.

On biodiversity and forests in Syria:
War and Deforestation: Using Remote Sensing and Machine Learning to Identify the War-Induced Deforestation in Syria 2010–2019
The Fourth national report on Biodiversity in the Syrian Arab Republic May – 2009

On the environmental issues in Syria:
The cases and the references on the cases including, academic papers, videos, interviews, press articles, podcasts: Environmental Justice Atlas
Israeli green washing

Ecofeminism:
Rape of the wild, book. Andree collard and Joyce contrucci
Vandana Shiva